جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دورنظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية

(دراسة حالة شركة أشغال الكهرباء كهريف –تقرت–)

من إعداد الطالبتين :

هادفي فتيحة

بودربالة يسرى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:18/06/2023

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ دشاش عبد القادر (أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ/غوالي محمد البشير (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا

أ/ مهاوة آمال (أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دورنظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية

(دراسة حالة شركة أشغال الكهرباء كهريف –تقرت–)

من إعداد الطالبتين :

هادفي فتيحة

بودربالة يسرى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:18/06/2023

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ دشاش عبد القادر (أستاذ –جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ/غوالي محمد البشير (أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا و مقررا

أ/ مهاوة آمال (أستاذ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل عملا صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمدلله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث أهدي تخرجي إلى أملي في الحياة وقرة عيني وسر نجاحي أمي الغالية أدامها الله وبارك في عمرها

وإلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى لذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى بلسم روحي وحياتي، إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي إخوتي الأعزاء؛

إلى من أشعر بجانبهم بسعادة كبيرة وراحة عظيمة وكانت علاقتي بهم مبنية على الحب والصراحة المتبادلة

ثمرتها الحكمة والنصح والوفاء إليكم صديقاتي؛

إلى كل من علمني حرفا وبدل معي جهدا ووفر لي وقتا ونصح لي قولا إلى من نساهم قلمي ولن ينساهم قلبي

فتيحة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى :

من قال فيهما الله عز وجل **"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "**أمي وأبي الغاليين حفظهما الله و أطال في عمرهما وجعلهما من السبعون ألف الذين يدخلون الجنة بلا حساب فأمي لا تقدر بثمن وأبي لن يكرره الزمن

إلى من ترعرعت معهم ونمى غصني بهم إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي من الصغير إلى الكبير

إلى من عرفت كيف أحبهم وعلموني ألا أضيعهم صديقاتي

إلى أحلى الحب وأعطر الورد إلى من أحببت وسأظل أحب زوجي المستقبلي

إلى كل من علمني حرفا وبذل معي جهدا ووفر لي وقتا ونصح لي قولا إلى من نساهم قلمي ولن ينساهم قلبي .

يسرى

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم

فالشكر لله وحده عللى فضله و إحسانه، الذي أنعم علينا بنعمة العلم والإيمان ونتقدم بجزيل الشكر إل الوالدين الكريمين

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل غوالي محمد بشير على كل المجهودات والنصائح والإرشادات المبذولة

كما نتقدم بخالص الشكر إلى مؤطر الشركة لعمودي محمد الطاهر الذي لم يبخل بالنصح والتوجيه

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد إلى هؤلاء جمعيا ألف شكر مع أخلص وأصدق مشاعر العرفان.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية ودوره في تعزيز الثقة في قوائم المالية للمؤسسة، ومن أجل ذلك حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي مفادها ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية للموضوع وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع "كتب ،مجلات ،مذكرات وغيرها " ودراسة حالة شركة أشغال الكهرباء (كهريف.

حيث توصلت الدراسة إلى أن لنظام الرقابة الداخلية دور هام في تعزيز الثقة في القوائم المالية في شركة كهريف من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية :نظام الرقابة الداخلية ،القوائم المالية

summary

This study aims to identify the internal control system and its role in enhancing confidence in the financial statements of the institution, and for this we tried in this study to address the problem that is the extent of the effectiveness of the internal control system in enhancing confidence in the financial statements of the economic institution? To answer this problem, we have studied Theory and application of the subject, based on a set of references on the subject "books, magazines, notes, etc." and a case study of the Electricity Works Company (Kahrif).

The study concluded that the internal control system has an important role in enhancing confidence in the financial statements in the Kharef company, through evaluating the internal control system of the institution.

Keywords: internal control system, financial statements

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الاهداء.....	
الشكر والعرفان.....	
قائمة المحتويات.....	I
قائمة الجداول.....	III
قائمة الاشكال.....	IV
قائمة الملاحق.....	V
قائمة الاختصارات.....	VI
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية	5
تمهيد الفصل.....	6
المبحث الاول:الأدبيات النظرية لنظام الرقابة الداخلية**.....**	7
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية.....	7
المطلب الثاني الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.....	34
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية**.....**	40
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	40
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.....	43
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	44
خلاصة الفصل.....	45
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لدور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم بشركة أشغال الكهرباء-تقرت-	46

المبحث الأول: تقديم شركة أشغال الكهرباء"كهريف".....	48
المطلب الاول: تقديم شركة كهريف وموقعها الجغرافي.....	48
المطلب الثاني: الوظيفة الأساسية للشركة.....	49
المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي.....	50
المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة أشغال الكهرباء.....	57
المطلب الأول:واقع نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.....	57
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.....	60
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.....	71
خلاصة الفصل.....	76
خاتمة.....	77
قائمة المراجع.....	81
الملاحق.....	87
الفهرس.....	96

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجـــــــــــــدول	رقم الصفحة
(1-1)	أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	44
(1-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمبيعات.	61
(2-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمشتريات.	63-62
(3-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمخزونات.	65-64
(4-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات.	67
(5-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمدفوعات.	69-68
(6-2)	قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالأجور والرواتب.	70

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أنواع نظام الرقابة الداخلية	13
(2-1)	مكونات نظام الرقابة الداخلية	21
(3-1)	مقومات نظام الرقابة الداخلية	23
(4-1)	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	33
(1-2)	الهيكل التنظيمي العام لشركة كهريف	51
(2-2)	الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية تقرت	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
(1-2)	الموقع الجغرافي لمقاطعات مؤسسة كهريف	88
(2-2)	Bordereau d' envoi a	89
(4-2)	Pv des travaux réalises	90
(5-2)	فاتورة طلب الدفع	91
(6-2)	Fiche d'imputation	92
(7-2)	وثيقة طلب البضاعة	93

قائمة الاختصارات والرموز

معنى الرمز	الاختصارات والرموز
Committee Of Sponsoring Organization of the Tread Woy	**COSO**
الشهادة العالمية للجودة	**ISO**
Institut Français d'audit et de Contrôle Interne	**AFAQ**
الاتحاد الدولي للمحاسبين	**IFAC**
النظام المحاسبي المالي	SCF

مقدمة

توطئة

في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتهديدات زادت حاجة المؤسسة للحصول على المعلومة الاقتصادية الدقيقة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق لها التميز عن المنافسين.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية إحدى أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة هدفه خدمة الإدارة ومساعدتها في القيام بأعمالها، و بالرغم من ارتباط الوظائف الإدارية ببعضها البعض إلا أن لوظيفة الرقابة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها ضمان صحة القوائم المالية ،حيث تركز كل إدارة في أي مؤسسة على نظام الرقابة الداخلية باعتباره نظاما يساعد على تحقيق أهدافها وكذا الالتزام بمسؤولياتها.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة فهو يعمل على توفير الحماية لعملية إنتاج المعلومة المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار والائتمان.

كما يساعد نظام الرقابة الداخلية في زيادة الثقة في القوائم المالية والتقليل من مخاطر الغش و التلاعبات في تلك القوائم ولقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية والمالية أن القوائم المالية تعتبر الركيزة الأساسية لأي مؤسسة اقتصادية وذلك لأهميتها بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في عمليات التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرار.

ونظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة جاءت هده الدراسة لتوضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق فإن إشكالية بحثنا الرئيسية يمكن طرحها على النحو التالي:

– ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

وتنتج عن هذه الإشكالية المطروحة بعض التساؤلات الفرعية التي تكون كالآتي :

– ما المقصود بنظام الرقابة الداخلية ؟

– هل يساهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية ؟

–فيما تتمثل طرق وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية بمؤسسة أشغال الكهرباء تقرت؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة المطروحة أعلاه تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

– نظام الرقابة الداخلية هو أن يراقب كل موظف عمل زميله.

– فعالية نظام الرقابة الداخلية تعزز الثقة في القوائم المالية .

–طرق وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة أشغال كهرباء الريف تقرت هي الطرق التقليدية.

أسباب اختيار الموضوع:

– الاهتمام بمثل هذه المواضيع والميول الشخصي له .

– الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجالات تتعلق بالمحاسبة والتدقيق .

– التعرف على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية .

أهداف الدراسة :

–إبراز مفهوم نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية

– إبراز دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية في المؤسسة .

– محاولة تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في شركة كهريف.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية ،حيث يكتسب نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة اقتصادية أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي يلعبه في تحقيق مصداقية القوائم المالية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة كما يلي:

من حيث الحدود المكانية كانت دراسة الحالة على مستوى مؤسسة أشغال الكهرباء الكبرى بتقرت أما فيما يخص الحدود الزمانية فتمت الدراسة في الفترة الممتدة من 26 أفريل الى13 ماي 2023.

تمت هذه الدراسة على متغيرين أساسيين تمثلا في نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع سيتم الاعتماد في هده الدراسة على المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال الاستخلاص من الدراسات والكتب والمقالات العلمية وكذا المداخلات والمجالات

أما الجزء التطبيقي استخدمت المنهج التجريبي أي دراسة حالة بمؤسسة أشغال الكهرباء –تقرت–، كما ركزنا على المقابلة الشخصية عن طريق طرح الأسئلة وجمع المعلومات والوثائق المعمول بها من طرف المؤسسة.

هيكل الدراسة:

قسم هذا البحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: حيث تناول الجانب النظري لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية، ويتضمن مبحثين حاولنا من خلاله التعرف نظام الرقابة الداخلية ثم التطرق إلى معرفة القوائم المالية ، مع ذكر الدراسات السابقة المعتمدة.

الفصل الثاني:عبارة عن دراسة ميدانية جسد فيها ما تم تناوله في الفصل النظري، حيث خصص مبحث للتعرف على المؤسسة محل الدراسة وقطاعها الاقتصادي ، والتطرق في المبحث الثاني إلى دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة أشغال الكهرباء.

صعوبات الدراسة:

- قصر المدة الممنوحة لدراسة والالمام بكافة الجوانب.
- المؤسسة عبارة عن وحدة فقط وبالتالي نقص في المعلومات المقدمة.

الأدبيات النظرية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية

تمهيد الفصل

يتماشى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه مع النشاط الاقتصادي وما يرتبط بهذا النشاط، حيث ظهرت الحاجة إلى وجود نظام رقابة منذ القديم، كما تطور مفهوم الرقابة نظرا لزيادة واتساع الأنشطة داخل المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الذي يسعى بدوره إلى تحقيق الكفاءة في استخدام موارد وأصول المؤسسة والحصول على البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة وضمان تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسة.

وتعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة. من اجل ترشيد اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، لذلك فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر، وعليه سنتناول في هذا الفصل الى المبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول:الادبيات النظرية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية

تقوم المؤسسة بوضع نظام رقابة داخلي فعال بما يضمن تحقيق أهدافها، وذلك من أجل ضمان حسن سير العمل داخل المؤسسة و التقيد بالسياسات الموضوعة والعمل على انجازها واكتشاف الأخطاء وتصحيحها وذلك من خلال إتباع إجراءات إدارية ومحاسبية.

وتعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الاطراف المعنية،ويجب أن تكون ملائمة و موثوقة لإعداد تشخيص مالي للمؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول :تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعريفه

أولا : تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

لقد تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية تاريخيا تزامنا مع التطورات الاقتصادية والتجارية حيث شهد هذا المفهوم العديد من التطورات التي ترجع إلى العديد من الأسباب وأهمها توسع النشاط التجاري وكبر حجم المؤسسات بالإضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتتمثل المراحل التي مر بها مفهوم نظام الرقابة الداخلية فيما يلي :

1-مرحلة الرقابة الشخصية

لم يحظى نظام الرقابة الداخلية في بداية نشوئه بأهمية كبيرة ويرجع ذالك لطبيعة المشروعات الاقتصادية الفردية التي ميزت تلك الفترة الزمنية ونظرا لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة بحيث كان المالك يقوم بنفسه بالرقابة على أنشطة المشروع وهذا ما يعرف بالرقابة الشخصية.[1]

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته:(2014)، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص16.

2-مرحلة الضبط الداخلي

تزامنا مع زيادة حجم المؤسسات واتساع نشاطها تطور مفهوم الرقابة الشخصية ليعرف بالضبط الداخلي والذي يعني تلك الوسائل التي تستخدمها المؤسسة لضمان حماية أصولها والتحقق من دقة التسجيلات المحاسبية.

ويركز الضبط الداخلي على توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الرقابة التلقائية للعمليات اليومية وكمثال عى ذلك عدم جعل اي شخص مسؤول عن عملية بالكامل على أساس أن اشتراك أكثر من شخص في عملية معينة يؤدي إلى سهولة اكتشاف أي خطأ، من ناحية أخرى يجب مراجعة دقة نظام الضبط الداخلي بصورة دورية لمنع أي قصور قد يحدث في الإجراءات المستخدمة فعلا أو لاكتشاف أي إجراءات او أساليب غير سليمة.[1]

3-مرحلة الكفاءة الإنتاجية

في هذه المرحلة تطور مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل تحقيق الكفاءة الإنتاجية وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة إضافة إلى حماية الأصول والتحقق من دقة المعلومات المحاسبية ، ولقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمعهد المحاسبين الأمريكيين في هذه المرحلة الرقابة الداخلية على أنها "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات التي تضعها الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة "

4-مرحلة هيكل الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة عرف نظام الرقابة الداخلية اهتماما كبيرا ، حيث تم استبدال مصطلح نظام الرقابة الداخلية بهيكل الرقابة الداخلية كونه أكثر شمولا ، كما اهتم بذالك معهد المحاسبين الأمريكيين في تقريره رقم 55سنة 1988 الذي عرف الرقابة الداخلية على أنها السياسات والإجراءات التي يتم من خلالها توفير تأكيد معقول

[1] محمد السيد سرايا وآخرون: (2014)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص12.

حول تحيق أهداف المؤسسة ، كما أشار هدا أن هيكل الرقابة الداخلية يتكون من ثلاث عناصر وهي : بيئة الرقابة والنظام المحاسبي و إجراءات الرقابة.

ثانيا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تتناول نظام الرقابة الداخلية، ومن أهم التعاريف الحديثة لنظام الرقابة الداخلية:

التعريف الأول

عرفتها لجنة حماية COSOعلى أنها "عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين، لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها والمتمثلة في:[1]

- كفاءة العمليات التشغيلية؛
- الموثوقية في التقارير المالية؛
- الالتزام بتطبيق القوانين والتنظيمات.

التعريف الثاني

وعرفتها لجنة طرائق التدقيق المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AicpA على أنها " تتمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.[2]

التعريف الثالث

[1]- Mhamed Hamzaoui, ourdit gestion des risque d'entreprise et control interne, village mondial , 1er reddition ,France , 2006, p , 80.

[2]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية –، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص ،228.

وعرفها المعيار الدولي للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم 400 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IfAcعلى أنها " كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.[1]

ثالثا: العوامل المساعدة على تطوير نظام الرقابة الداخلية

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية وهدا راجع الى التطورات التي مر بها العالم ككل وخاصة من الناحية الاقتصادية ومن اهم هذه العوامل مايلي:

1-تعدد أنواع المؤسسات :

تميزت المؤسسة بعدة أصناف وتقسيمات سواء من ناحية طبيعة أنشطتها (تجارية ،صناعية،خدماتية وفلاحيه)، ومن ناحية طبيعتها القانونية (خاصة ،عمومية)، أو من ناحية حجمها (صغيرة، متوسطة وكبيرة)، ونتيجة لهده التقسيمات كان من الضروري على المساهمين تكوين مجلس الإدارة لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة ولتقييم عمل الهيئات المسيرة لها ، وهذا التقييم يكون بمقارنة ما توصلت إليه هده الهيئات المسيرة لها ؟،وهذا التقييم يكون عن طريق ما يسمى بالرقابة الداخلية.[2]

2-تعدد العمليات:

تقوم المؤسسة بالعديد من الوظائف ،حيث أنها تستثمر وتشتري وتنتج وتبيع في نفس الوقت ،وداخل كل وظيفة من هده الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة الى أخرى وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على أي وظيفة أن تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة ونظام الرقابة الداخلية هو المطالب بالمساعدة على تحقيق ذلك.[3]

3-تفويض السلطات :

---

[1]- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة – الناحية النظرية – دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص،207.

[2]محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006، ص 93.

[3]نفس المرجع السابق، ص 93.

يكون هدا واضحا في شركات المساهمة ،وهذا بانفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم وبالتالي يسندون ذلك إلى جزء منتخب منهم (مجلس الإدارة) ،والذي هو بدوره غير قادر على إدارة المؤسسة بمفرده بتفويض السلطات إلى الإدارات المختلفة في المؤسسة والإخلاء بمسؤولياته أمام المساهمين، مع ضمانه تحقيق الرقابة على أعمال هده الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية وهذا من أجل الاطمئنان على سلامة العمل داخل المؤسسة.[1]

4-تطور إجراءات المراجعة الخارجية :

إن تحول عملية المراجعة الخارجية من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة إخبارية تقوم على أساس العينة بسبب عدم إمكانية المراجع الخارجي القيام بالمراجعة التفصيلية لكافة العمليات المدونة في الدفاتر والسجلات ،أدى إلى ضرورة وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يعتمد عليه المراجع الخارجي في تحديد حجم العينة المناسبة للقيام بعملية المراجعة الخارجية.[2]

5-حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة:

لابد لإدارة المؤسسة من الحصول على تقارير دورية معبرة عن الأوجه المختلفة لنشاطاتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة واللازمة ،وتصحيح الانحرافات ورسم سياسة المؤسسة المستقبلية ، ومن هنا لابد من وجود نظام رقابة داخلية سليم وجيد يطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير التي يعتمد عليها في اتخاذ هذه القرارات.[3]

6-حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة:

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المؤسسات المختلفة الناشطة داخل البلد ، وذلك لاستعمالها في عملية التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية وغير ذلك، فإذا ما طلبت هذه البيانات من المؤسسة يجب أن تقدمها هذه الأخيرة بسرعة ،وهدا هو الأمر الذي لا ينسى لها ما لم يكن لها نظام رقابة داخلية فعال وقوي .[4]

[1] مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان،2010، ص 11.
[2] مصطفى صالح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص' 12.
[3] خالد الأمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،1998، ص، 162.
[4] نفس المرجع السابق، ص، 162.

الفرع الثاني :أنواع نظام الرقابة الداخلية وأهدافه

أولا :أنواع نظام الرقابة الداخلية

تتمثل أنواع نظام الرقابة الداخلية فيما يلي :

1-الرقابة الإدارية: تشمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية ،إذ تشمل على كل ما هو إداري ،سواء كانت برامج تدريب العمل ،طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة ،تقارير الأداء، الرقابة على الجودة و غير ذلك من الأشكال الرقابية .[1]

*طرق وإجراءات الرقابة الإدارية : تتضمن طرق الرقابة الإدارية خطوات وضع الخطط

المستقبلية ومراقبة التقدم تجاه تنفيذ تلك الخطط ،وتنبؤات مالية ونظم الموازنة ، فالتنبؤات المالية تتمثل عادة في المركز المالي المتوقع ، ونتائج التشغيل ، والتدفقات النقدية لفترة واحدة مستقبلية أو أكثر فهي تضع أهداف محددة تزود الإدارة بالمقاييس المعيارية للتقييم والرقابة على الأداء الفعلي ، وخلال السنة يتم إعداد تقارير شهرية تقارن النتائج الفعلية مع الخطة ، ويصحب ذلك تقارير بالاختلافات بينهما مع توضيح المسؤول عن هذه الاختلافات والتعرف على أسبابها واتخاذ الإجراءات المناسبة.[2]

2-الرقابة المحاسبية: تعبر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ،ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة .

[1] مسعود كسكس،وآخرون ،تأثير نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مجلة إضافات إقتصادية جامعة غرداية الجزائر،المجلد03،العدد02،2019،ص48. .

[2] .مسعود كسكس وآخرون ،مرجع سابق ،ص48.

*أهداف الرقابة المحاسبية :

يوجد هدفان عامان للرقابة المحاسبية هما :

- حماية الأصول

- التأكد من توفر الثقة بالدفاتر

وأربع أهداف تشغيلية هي :

- التصريح بأداء العمليات

- الأداء الفعلي

- قيد العمليات والوصول إلى الأصول

- مقارنة الأصول والمحاسبة عنها

3- نظام الضبط الداخلي :فيما يخص نظام الضبط الداخلي فيعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن فحص وتغيير أنظمة الضبط الداخلي ، كما هو معروف أن نظام الضبط الداخلي هو أنظمة الرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة والذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكماله والتحقق من صحته من قبل موظف أخر حيث أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والغش بسهولة ، وبما أن مدقق الحسابات مسؤول عن عملية اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاس فإنه يعتبر مسؤول فحص نظام الضبط الداخلية.

الشكل (1-1): يوضح أنواع نظام الرقابة الداخلية

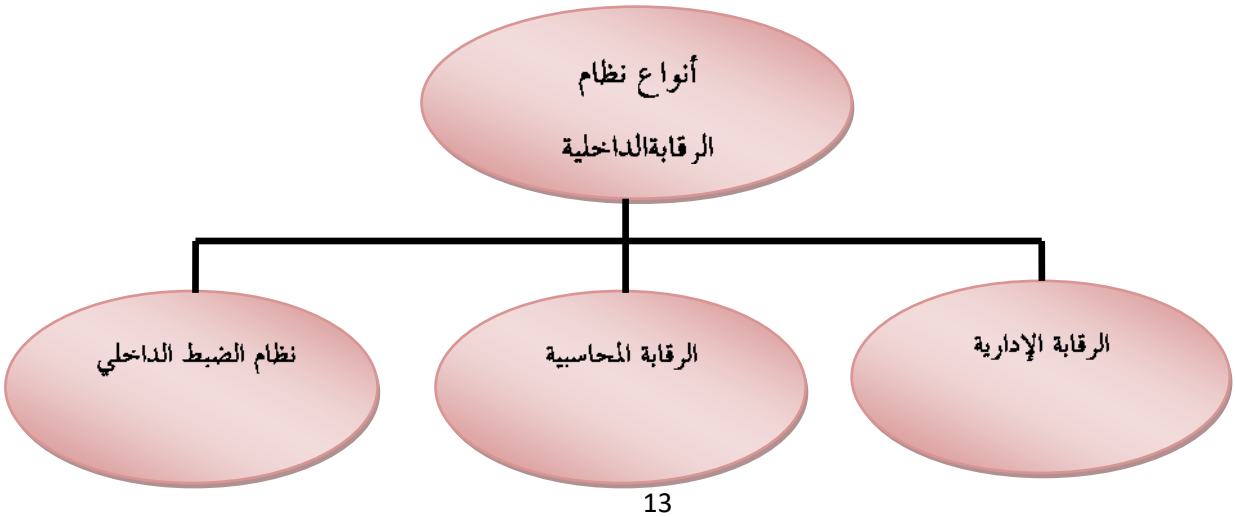

المصدر: مجلة إضافات الاقتصادية، عنوان تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ص 49

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية عدة أهداف حيث أن كل هدف يسعى إلى خدمة المؤسسة ومساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة و المسطرة، وقد تطورت هذه الاهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع وأشمل مما كانت عليه في السابق وتتمثل في:

1- حماية أصول المؤسسة:

إن النظام الفعال للرقابة الداخلية لابد أن يهدف إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة، وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية بل لابد أن يضمن سلامة بعض العناصر الأخرى المتمثلة في:[1]

- العنصر البشري وهو أهم عنصر بالمؤسسة وبالتالي يجب الحفاظ عليه وتقليل نسبة الخطر التي قد يتعرض لها.
- صورة المؤسسة اتجاه محيطها الخارجي والتي قد تنهار بسبب حادث مفاجئ يرجع إلى الإدارة والتحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها.
- الحفاظ على كل المعلومات السرية المتعلقة بالمؤسسة.

2- ضمان مصداقية ودقة المعلومات المالية والتشغيلية :

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المالية، المحاسبية والتشغيلية المعدة من قبل موظفيها والمعبرة عن نشاطات المؤسسة وهذا بوجوب استنادا هؤلاء الموظفين على مجموعة من المبادئ الأساسية في ذلك، كما إن صورة المؤسسة تعكس معلوماتها المالية المقدمة لمحيطها الخارجي، والمتعلقة بالعمليات التي تقوم بها بالإضافة إلى

[1] ادريس عبد السلام شنيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الكتب الوطنية، الطبعة الخامسة، بنغازي، ليبيا، 2008، ص، 59.

ربحيها، وبالتالي يجب أن تكون هذه المعلومات خالية من الأخطاء والغش التلاعبات، وعلى الرقابة الداخلية التأكد من أن هذه المعلمات تتبع بالخصائص التالية:[1]

❖ **أن تكون صادقة حقيقية**

يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يفحصها ويتأكد من دقتها كما يجب أن يتضمن كل نظام رقابي على نظام إثبات يعمل على إثبات صدق المعلومات المتحصل عليها يعني لا يكفي أن تكون المعلومات جيدة.

❖ **أن تكون واضحة ومفهومة**

على نظام الرقابة الداخلية التحقق من أن المعلومات المتوصل إليها قد أاستخرجت مع الأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي قد تؤثر فيها أي دون إهمال مهما كانت درجة أهميته يعني لا يكفي أن تكون المعلومات دقيقة ما لم تكن كاملة ومفهومة.

❖ **ملائمة ووفرة المعلومات**

هناك معلومات تصل متأخرة ومعلومات لا تصل بسهولة، وعلى نظام الرقابة الداخلية تجنب هذه الأنواع والاعتماد على المعلومات الآتية والتي تصل في الوقت المناسب، كما يجب على المعلومات المالية وأن تكون ملائمة مع أهداف المؤسسة.

كما تهدف الرقابة الداخلية أيضا إلى:[2]

تجنب نواحي الإسراف في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، وهذا عن طريق تتبع مجموعة من الأساليب والطرق التي تساعد في ذلك مثل: الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية ودراسة الزمن والحركة.

[1]-jacques Renard, théorie et pratique de l'audit internet, group Eyrolles ,7eme Edition,paris, France, 2010, p, 145-146.

[2]- ثامر محمد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص، 181.

3- الالتزام بالإجراءات والسياسات الإدارية المرسومة:

إن أهداف المشروع يتم ترجمتها في شكل مجموعة من السياسات والإجراءات الإدارية المتكاملة والتي تغطي جوانبه المختلفة، وتعمل الرقابة الداخلية على ضمان الالتزام بهذه السياسات والإجراءات أثناء الأداء.

4- توفير مصادر المعلومات

توفر النظم الوقائية مصادر هامة للمعلومات بشأن أنواع ومخاطر التحريفات الجوهرية الممكنة متضمنة تحريفات الإدارة التي يمكن أن تحدث في تأكيدات القوائم المالية، كما تعد أيها المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بالعمليات والسجلات والتقارير التي تستخدمها المؤسسة لإعداد تقاريرها المالي.

5- أهداف الرقابة على المبيعات

ضمان إعداد فواتير صحيحة للمنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة، فحص من الائتمان للعميل قبل الموافقة على طلبيه معينة، والموافقة على المردودات من العملاء.

6- أهداف الرقابة على الانتاج أو الخدمات

وهذا بإنتاج الكميات المناسبة والعمل على الحد الأدنى من كل مخلفات التشغيل والفاقد من المنتوج.

الفرع الثالث :مكونات نظام الرقابة الداخلية وخصائصه

أولا :مكونات نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية خمسة مكونات رئيسية متداخلة مع بعضها البعض لتشكل إطار متكامل لها وهي :

1-البيئة الرقابية:

تشكل البيئة الرقابية أساس مكونات نظام الرقابة الداخلية الأخرى وعدم وجود هذا العنصر الهام يكون حتما سبب في عدم فعالية هذا النظام حتى ولو كانت باقي مكوناته قوية ، وتحدد هذه البيئة بموافقة الأفراد و

المسؤولين على نظام الرقابة الداخلية ،كما أن لنظرة الإدارة تجاه الرقابة الداخلية وتبليغه لكل شخص في المؤسسة وتمثل الرقابة الداخلية انعكاس لقوة الكفاءة والأخلاقيات لدى الأشخاص المسؤولين عنها ولتحقيق رقابة داخلية فعالية يتطلب الالتزام بالنزاهة المالية والقيم الأخلاقية الحميدة، وإذا ما كانت الرقابة الداخلية مصممة جيد وبشكل صحيح فإن الالتزام يجب أن يبدأ من الأعلى انطلاقا من الرئيس التنفيذي للمؤسسة ثم يعمم على كل المنظمة.[1]

على المؤسسات وضع أدلة مكتوبة للسلوك الأخلاقي الحميد الذي يجب أن يتحلى به العاملين كما يجب أن تحدد أيضا هده الأدلة تنازع و تضارب المصالح و الأعمال التي تعتبر غير مشروعة و السلوكيات الأخرى التي لا تقبلها المؤسسة، ولذا يجب على المؤسسات تحديد العقوبات عن انتهاك أحكام الميثاق في وثيقة مكتوبة وبالتالي يمكن استخلاص العناصر التي تستند عليها البيئة الرقابية فيما يلي :

* الالتزام بالكفاءة
* النزاهة والقيم الأخلاقية
* فلسفة الإدارة ونمط التشغيل
* الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات

2-تقدير المخاطر:

إن المديرين يقدرون مخاطر الأعمال ،ومخاطر عدم بلوغ المؤسسة إلى أهدافها كما عليهم تقدير العوامل الداخلية والخارجية والضغوطات المؤثرة عليها وعلى الرقابة الداخلية مساعدة هؤلاء المديرين في تقدير وإدارة هده المخاطر ،وهدا من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة.

حتى يمكن تفعيل رقابة إدارة المخاطر يجب على الإدارة تحديد أهداف الرقابة بوضوح ، إضافة إلى الأهداف التشغيلية المتعلقة بالاستخدام الفعال للموارد المتاحة ،كما عليه توصيل هذه الأهداف إلى جميع الأشخاص في المؤسسة بطريقة مناسبة متضمنة إستراتيجيات التطبيق وأمثلة على المخاطر التي يمكن أن تهدد تحقيق المؤسسة

[1]،موسوعة معايير المراجعة ،شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية العربية ،الجزء 2،الرقابة الداخلية- أدلة الإثبات- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2004،ص،58. طارق عبد العال حماد

لأهدافها ، مثل التقنيات الحديثة وتغير احتياجات العميل أو توقعاته والتغيرات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وكل العوامل التي بإمكانها التأثير سلبا على تسجيل ،تشغيل ،تلخيص والتقرير عن البيانات المالية.[1]

يجب على الإدارة القيام بدراسة جوهرية لتلك المخاطر واحتمالات حدوثها وطرق إدارتها، كما يجب إعطاء الأولوية في الدراسة للمخاطر التي لها تأثير كبير وفعال على أهداف المؤسسة ،كما يمكنها التقرير عن قبول المخاطر بسبب التكلفة الناجمة عن دراستها.

3-الأنشطة الرقابية:

تعرف أنشطة الرقابة بأنها السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارات ،مثل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتناول المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المؤسسة

لذالك فإن أنشطة الرقابة سواء ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الأنظمة اليدوية لها أهداف متنوعة ، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية ،وبشكل عام يمكن تصنيف أنشطة الرقابة التي قد تكون مناسبة لعملية المراجعة على أنها سياسات وإجراءات تخص ما يلي :[2]

❖ مراجعة الأداء

تشمل أنشطة الرقابة هنا على مراجعة وتحليل الأداء الفعلي مقارنة بالتوقعات وأداء الفترات السابقة ومختلف البيانات التشغيلية والمالية فيما بينها مع تحليل العلاقات وإجراءات استقصائية وتصحيح ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات ،ومراجعة الأداء الوظيفي أو أداء النشاط .

❖ معالجة المعلومات

تعمل عناصر الرقابة على فحص دقة واكتمال المعلومات من خلال مجموعتين هما:

*عناصر رقابة التطبيق ،وتطبق على معالجة التطبيقات الفردية لتساعد على ضمن الحصول على المعلومات وتفويضها وأنها مسجلة ومعالجة بشكل كامل ودقيق.

1نفس المرجع السابق،ص،62

[2].أحمد حلمي جمعة ،مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولي للتدقيق ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأردن ،2015 ص ص،213-215.

*عناصر الرقابة العامة ،وهي التي تتعلق بالعديد من التطبيقات وتدعم العمل الفعال لعناصر رقابة التطبيق وذلك لضمان التشغيل الصحيح والمستمر لنظم المعلومات.

❖ **الرقابة الفعلية**

وتشمل هذه الأنشطة توفير الحماية والاستغلال الأمثل للأصول للوصول إلى السجلات والبرامج والملفات المحاسبية والقيام بالجرد والمقارنات الدورية.

❖ **فصل الواجبات**

إن توكيل أفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات والاحتفاظ بالأصول في عهدتهم،ويقصد به تقيل فرص السماح لأي شخص أن يكون في موقف يرتكب فيه الأخطاء أو يخفيها أثناء التنفيذ العادي لمهامه وتشمل الأمثلة على فصل الواجبات في إعداد التقرير والمراجعة والموافقة على المطابقات والموافقة على مستندات الرقابة.

4-المعلومات والاتصال :

يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة وكيفية الحصول عليها وتحويلها من أنظمة معالجة إلى أنظمة إعداد التقارير المالية ،وعلى المراجع فهم الإجراءات التي تسير عليها المؤسسة لفهم طريقة سير المعلومات وخاصة تلك التي تستعمل في إعداد التقارير المالية ،كما أن قنوات الاتصال المفتوحة تساعد على ضمان الابلاغ عن الاستثناءات من أجل أخذها بعين الاعتبار وعلى المراجع أن يفهم أمور إعداد التقارير المالية والاتصالات بين الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة والاتصالات الخارجية ويمكن أن تكون هده الاتصالات إلكترونية أو شفوية .[1]

*تقييم المراجع للمعلومات والاتصال :

يعتمد تقييم المراجع لهدا المكون على قياس مدى ملائمة نظام المعلومات والاتصال لاحتياجات المؤسسة ،وتوجد عدة معايير لتقييم الإعلام والاتصال داخل المؤسسة وهي:[2]

[1] نفس المرجع السابق ،ص212.

[2] عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات ألاقتصادية ،مذكرة ماجستير ،جامعة 20أوت1955بسكرة ،كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، 2007، ص، 67.

-هل تصل المعلومات في الوقت المناسب للأفراد الذين هم بحاجة إليها .

-هل المعلومات المحصل عليها تمكن المسيرين من تقييم أداء المؤسسة .

-هل يتم توضيح المهام والمسؤوليات بشكل جيد .

-هل توجد أدوات تنذر وتنبه بوجود أمور غير موافقة .

-هل تسمع الإدارة إلى اقتراحات الأفراد عندما تريد اتخاذ قرارات تحسين الإنتاج .

-هل وسائل الاتصال مع العملاء والموردين والزبائن والمتعاقدين الآخرين كافية للحصول على معلومات تخص العروض وتطور الاحتياجات .

5-التوجيه والمتابعة :

تتعلق أنشطة التوجيه والمراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير عبر فترات لجودة أداء الرقابة الداخلية تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ظل التصميم الموضوع لها وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل بدراسة الرقابة الداخلية الحالية وتقدير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية البنكية والتغذية المرتدة من العاملين وشكوى العملاء الخاصة بالأرقام في الفواتير وغيرها .[1]

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره،ص 212.

وفي هذا الشكل(1-2): تتضح مكونات نظام الرقابة الداخلية:

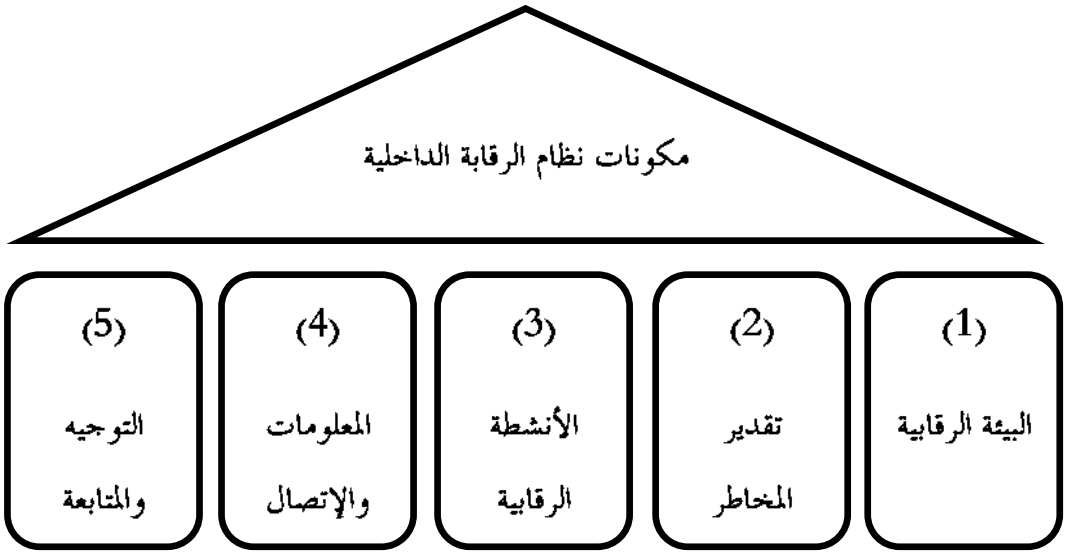

المصدر: ثناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني** الدار الجامعية مصر 2006، 126.

ثانيا خصائص نظام الرقابة الداخلية

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي يمكن من خلالها تخمين قدرته وكفاءته وفعاليته ودرجة إمكانية الاعتماد عليه في المؤسسة ، وتتمثل هذه الخصائص والمميزات في ما يلي :[1]

1- الملائمة :

على المؤسسة استعمال نظام رقابي جيد يناسب طبيعة عملها وحجمها ،أما بالنسبة للمؤسسة الصغيرة الأفضل لها اختيار أسلوب رقابي بسيط وغير معقد ، والعكس بالنسبة للمؤسسات الكبيرة الحجم.

[1] أعمر سعيد وآخرون مبادئ الإدارة الحديثة ،مكتبة دار الثقافة ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ،2003،ص ص ،136-138.

2-مقارنة العائد بالتكاليف :

إن أي عمل تجاري تقوم به المؤسسة يقوم أصلا على مقارنة العوائد بالتكاليف التي يدفعها صاحب العمل ، ومن الطبيعي أن تحرص المؤسسات الاقتصادية على أنتكون تكاليفها أقل من عائدها حتى تتمكن من تحقيق الربح المناسب ، وكلما كان الفرق بينها كبيرا كلما زادت نسبة الربح المحققة وبالتالي يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عنصري العائد والتكاليف عند تصميم نظامها الرقابي.

3-المرونة :

ويقصد بها مناسبة أسلوب الرقابة المتبع مع احتياجات المؤسسة بحيث يجب التعديل والتطوير في هذه الأساليب كلما تطلب الأمر ذلك وهذا حتى يمكن متابعة التغيرات ومواكبتها.

4- الفعالية :

ويقصد بالفعالية استخدام نظام رقابي جيد ومتطور وقادر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها ومعالجتها بأسلوب علمي وطريقة تضمن عدم ظهور ها في المستقبل ،ويقوم هذا الأسلوب أيضا بمعالجة الأخطاء الناجمة بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت وأقل جهد.

5- الموضوعية :

تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد في مجموعة من الأفراد ،ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية مهمة جدا ،لأن الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ، دقيقة وكاملة عن الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات المحاسبية من جهة ، وعلى القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير المالية وإيصالها في الوقت المحدد من جهة أخرى.[1]

[1] أجميل أحمد توفيق، مبادئ الادارة بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،مصر،2004 ،ص،371.

وهذا كي لا تفقد هذه المعلومات معناها وفائدتها جزئيا أو كليا ،ومثال على الأهمية الكبيرة لعنصر الوقت إذا تعلق الأمر مثلا بإحدى المناقصات وحصلت المؤسسة على المعلومات الصحيحة المتعلقة بشروط المشاركة أمر لا قيمة له إذا جاءت هذه المعلومات بعد انقضاء الأجل المحدد للمشاركة.

الفرع الرابع : مقومات نظام الرقابة الداخلية وإجراءاته

أولا: مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يعتمد على كل من النموذج المحاسبي والإداري الفعال يسمح بتوليد معلومات معبرة بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة، ويمكنها تحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى وتتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية في:[1]

الشكل رقم(1-3): مقومات نظام الرقابة الداخلية

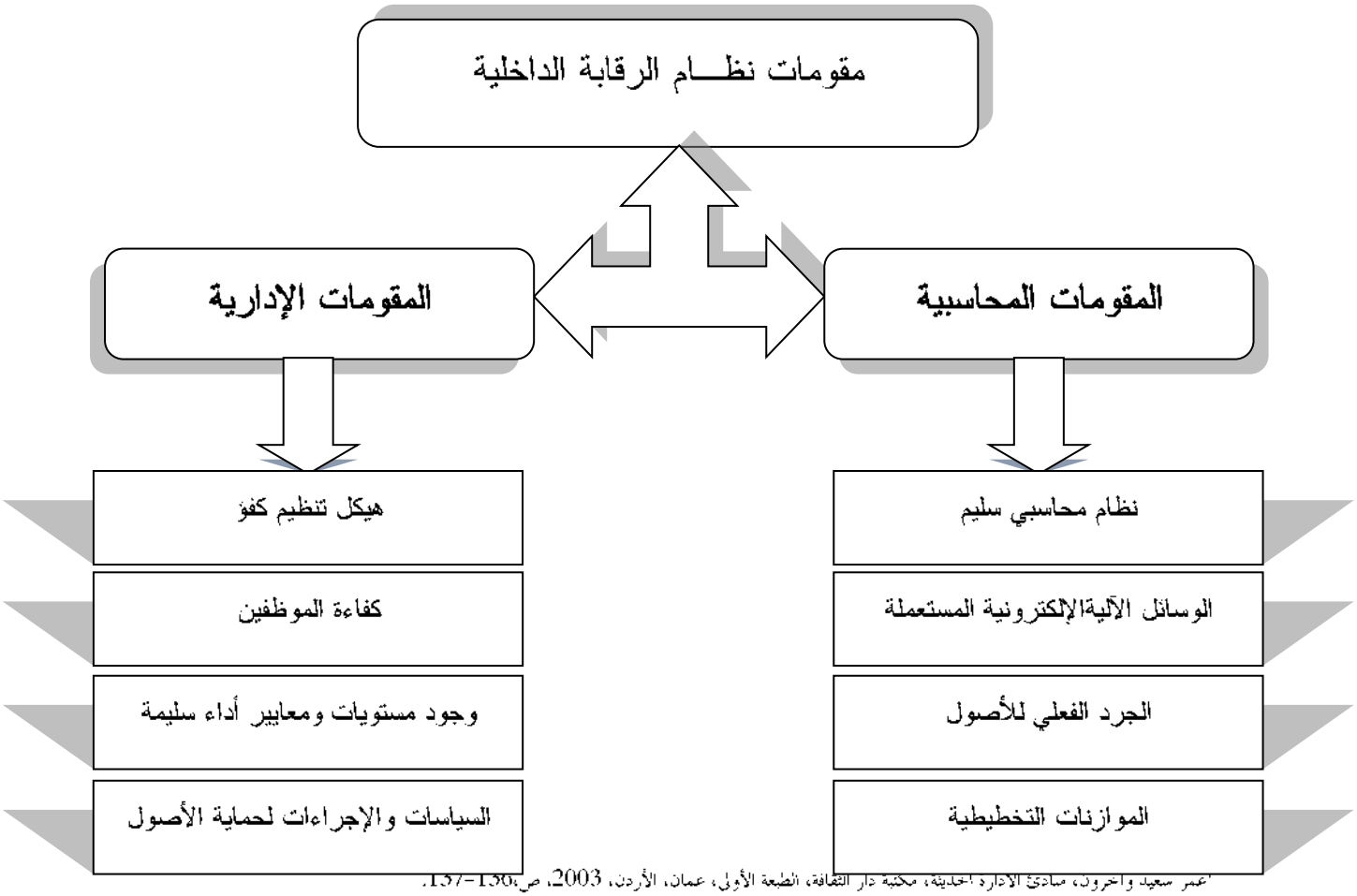

[1] عمر سعيد وآخرون، مبادئ الادارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص ص:136-137.

نظام التكاليف المعيارية وعلى أساس	وجود قسم المراجعة الداخلية

المصدر: عمر سعيد وآخرون، مبادئ الادارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003

1. المقومات الإدارية:

لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات الإدارية يجب توفرها لضمان الكفاءة العالية في هذا النظام وهي:

1.1 هيكل تنظيمي كفء

إن وجود هيكل تنظيمي كفء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعال وخاصة إذا كان تحديده للمسؤوليات دقيق و واضح، والهيكل التنظيمي يختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لحجمها واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها، وحتى يكون هذا الهيكل التنظيمي كفء على عاتقها، كما يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية في المؤسسة إلى استقلال الإدارات ألا يتم السيطرة على عملية بأكملها وأدائها من قبل قسم واحد، وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارة التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسؤولة عن الاحتفاظ بالأصول وإدارة الحسابات، وهذا من أجل خلق رقابة قسم معين لقسم أخر للحد من ارتكاب الأخطاء والغش وتحديد المسؤول عنها إن وجدت.[1]

إن الهيكل التنظيمي الجيد ومبدأ محاسبة المسؤولين يمكن أن يساعدا على تتبع العمليات في كل ناحية من المؤسسة، مما يعني ربط النتائج بالأفراد والذي يؤدي بدوره إلى زيادة اهتمام العاملين والعناية بما يقع على عاتقهم من مسؤولية، خاصة عندما يشعرون بأنهم سوف يحاسبون على الأخطاء التي يرتكبونها وأنهم سوف يجازون في حالة عدم ارتكابهم لهذه الأخطاء.

وبالتالي يمكن القول أن الهيكل التنظيمي الكفء يشمل:

- الرقابة الداخلية على العمليات وذلك بألا يقوم موظف واحد أو ادارة واحدة بالعملية من بدايتها إلى نهايتها؛
- أن تحدد مسؤولية تسجل البيانات وتداولها ومسؤولية المحافظة على الأصول وتداولها؛

[1] أغسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

- الاستقلال التنظيمي وذلك عن طريق تحديد سلطات كل إدارة ومسؤولياتها وتنظيم العلاقات بينها.

1. 2كفاءة الموظفين:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب لذلك تعتبر عملية اختيار الموظفين ذوي الكفاءة العالية وتدريبهم من العناصر التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يجب أن يكون للمؤسسة سياسة سليمة في تعيين الموظفين الجدد وترقية الموظفين الحاليين مع مراعاة المؤهلات اللازمة لكل وظيفة.[1]

1. 3 وجود مستويات ومعايير أداء سليمة

إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم يأثر بدرجة كبيرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء، وبالتالي يجب على الاجراءات الموضوعة إظهار الخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الاصول كما يجب عليها اظهار مستويات الأداء والوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات ، كما أن كفاءة العاملين بالمؤسسة لا يعني التخلي عن معايير قياس أداءهم، و ذلك من أجل المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.[2]

1. 4 وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول

يجب أن يكون لدى المؤسسة سياسات وإجراءات لتوفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس حتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة، كما يجب عليها الاحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن تقلل من احتمالات إدخال تعديلات عليها و إتلافها، وإتباع سياسات سليمة لتوفير الحماية المادية للأصول كتخصيص أماكن خاصة بها، استخدام الأنظمة الالكترونية لحمايتها، تحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى هذه الأماكن، الاحتفاظ بالأقراص المدمجة وأشرطة السجلات الممغنطة في أماكن مكيفة حتى لا تتلف كما يجب أن يتم إصدار واستلام تلك الأشرطة والأقراص عن طريق التصريح و إثبات تلك العمليات.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 211 .

[2] شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004،ص 107.

[3] نعسان فلاح مطارنة، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

1. 5 وجود قسم المراجعة الداخلية

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية وجود قسم تنظيمي إداري داخل المؤسسة يطلق عليه اسم قسم المراجعة الداخلية مهمته الرئيسية تتمثل في التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية.[1]

2. المقومات المحاسبية

بالإضافة إلى المقومات الإدارية يقوم نظام الرقابة الداخلية الفعال على مجموعة من الدعائم والمقومات المحاسبية والمالية، تتمثل في:[2]

1.2 نظام محاسبي سليم

يعتبر وجود نظام محاسبي سليم يضمن للإدارة تحقيق الضبط المحاسبي من أبرز مقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، ويعتمد هذا النظام على مجموعة من السياسات هي:

- **المجموعة الدفترية:** وهي تختلف حسب اختلاف طبيعة المؤسسات وأنشطتها، ويجب أن تكون هذه المجموعة الدفترية متكاملة ومراعية للنواحي القانونية والشكلية.
- **الدورة المستندية:** يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الاثبات وبالتالي عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية.
- **الدليل المحاسبي:** يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهميتها في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى مجموعة من الحسابات الرئيسية تتفرع منها حسابات فرعية.

2.2. الوسائل الآلية الالكترونية المستعملة

[1] علي حسين الدوغجي، أيمان مؤيد الخيرو،تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق النموذج COSO، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلة 19، العدد 70، العراق، ص، 407.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص، 407-408

أصبحت العناصر الآلية المستعملة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الوحدات الاقتصادية ن العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، وتزايد أهمية استخدام الحاسوب في إنجاز العديد من العمليات خلال الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها.

3.2. الجرد الفعلي للأصول

تتميز كل عناصر أصول المؤسسة بإمكانية جردها الفعلي ومقارنتها بالجرد المحاسبي، وعملية الجرد والمقارنة تسمح بتوفير الحماية الكافية لهذه الأصول وضمان مطابقتها لما هو مسجل محاسبيا، كما أن عملية الجرد الدورية تمكن من اكتشاف الفوارق بين ما هو مسجل وما هو موجود خلال الدورة المالية ليتم معالجة ذلك في الوقت المناسب.

4.2. الموازنات التخطيطية:

تعتبر الموازنات التقديرية أداة رقابية، فعلى أساسها يتم مقارنة ما أنجز فعلا بما هو مخطط، ويجب أن تقوم الإدارة بتحليل الانحرافات الهامة الناجمة عن هذه المقارنة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع الانحرافات الضارة والاستفادة من الانحرافات الموجبة.

5.2. نظام التكاليف المعيارية ونظام التكاليف على أساس الأنشطة

التكاليف المعيارية هي تكاليف محددة مسبقا لما يجب أن تكون عليه تكلفة وحدة المنتج خلال الفترة المقبلة، ويتم تحديدها عادة باستخدام الأساليب العلمية، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات،[1] وتمكنها من الكشف عن عناصر عدم الكفاءة الموجودة في التكاليف الفعلية ثم القيام بعملية تحليلها. ونظام التكاليف على أساس الأنشطة يسمح للمؤسسة بتحديد التكلفة الفعلية المرتبطة بالخدمات وذلك بناءا على الموارد المستهلكة من قبل الأنشطة التي تم القيام بها لإنجاز هذه الخدمات وهو أداة تستخدمها الإدارة لترشيد قراراتها فيما يخص التخطيط والرقابة.

[1] حريل حوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، محاسبة التكاليف المعيارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص.27.

ثانيا: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

تقوم الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات التي تساعد على السير الجيد للعمليات داخل المؤسسة، وتتمثل أساسا في كل من الإجراءات التنظيمية و الإدارية، الإجراءات المحاسبية والإجراءات العامة.

1. إجراءات تنظيمية وإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة. فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرص رقابة على كل شخص داخلها توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، واستخراج المستندات من أصل ومن عدة صور، وإجراء حركة التنقلات بين الموظفين، بما لا يتعارض مع حسن سير العمل وفرض إجراءات معينة لاقتناء العاملين وضبط الخطوات الواجب إتباعها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول، وبالتالي يمكن إظهار هذه الإجراءات في مجموعة من النقاط هي:[1]

1-1 تحديد الاختصاصات:

إن تحقيق أهداف المؤسسة يكون حتما عبر تضافر الجهد داخل أجزائها كل حسب اختصاصه ،لدى بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل بالمؤسسة في إطار سياساتها ،فعند الوقوف عى هيكلها التنظيمي يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بما لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات ،فكل مديرية لها اختصاصاتها الخاصة .

1-2 تقسيم العمل :

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 105-112

إن التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة ويمنع من تداخل وتضارب مهامها كما أنه يقل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء ، الغش و التلاعبات داخل المؤسسة ،وهو يقوم على اللاعتبارات التالية:

- الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي لمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية؛
- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصول وسلطة تسجيلها للتقليل من احتمالات سرقتها؛
- افصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصول وسلطة تقرير الحصول عليها للتقليل من وقوع التلاعبات والاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.

1-3 توزيع المسؤوليات :

يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين من أجل تحديد تباعيه الإهمال والأخطاء ،وعملية تحديد المسؤوليات بشكل واضح تمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤولياته والتزاماته تجاهها ،فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال وهذا الإجراء يعطي لنظام ارقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ وعدم استطاعته التهرب منه من جهة ،كما يزيد من الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف اموظفين من جهة أخرى ،لأن الموظف على يقين من أن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولا يستطيع أن ينسبه إلى غيره.

1-4 إعطاء تعليمات صريحة :

يشمل هدا الإجراء على الجانب التنظيمي في المؤسسة وينبغي أن تكون التعليمات صريحة من هذا المسؤول داخل المديرية أو المصلحة إلى منفذيها ،فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمة وتنفيذها على أحسن وجه ،ولكي تكون هذه التعليمات صريحة ويستطيع المنفذ تطبيقها يجب أن تتميز بالوضوح ،الفهم واحترام السلم التسلسلي للوظائف.

1-5 مراقبة الموظفين ورفع مستولى كفاءة أدائهم :

يجب وضع بعض الترتيبات اللازمة للتأكد من أن الموظفين مؤهلين ويتمتعون بالقدرات التي تناسب مسؤولياتهم ،كالتدريب ودوران التناوب التقييم الدوري ،لأن اسير الجيد لأي نظام رقابي يرتبط بالضرورة

بكفاءة ونزاهة واستقامة الموظفين ،لدى تعتبر الكفاءة والمميزات الفردية من أهم اللعناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي نظام.[1]

2. إجراءات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقات دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم اكتشاف موظف في مراقبة عمل قام به.[2]

2-1 التسجيل الفوري للعمليات

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب ،ويجب أن يقوم هذا الأخير بتسجيل العمليات بعد حدوثها مباشرة ،من أجل تفادي تراكم اللمستندات وضياعها ،والسرعة التي تصاحب الدقة في التسجيل تزيد من سرعة ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها هذا التسجيل المحاسبي والذي يجب أن يكون بدون شطب وأن لا نسجل فوق تسجيل اخر ،ولا يلغى أي تسجيل وفق الطرق المعروفة مثل المتمم الصفري أو عكس اتسجيل ،وعلى هذا يمكن القول أن التسجيل الفوري لعمليات يؤثر إيجابا على معالجة البيانات التي ينتظر من ورائها الحصول على معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ،وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

2-2 التأكد من صحة المستندات

المستندات هي مجموعة من البيانات المعبرة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة ويجب مراعاة بعض المبادئ عند تصميمها ،بحيث يجب أن تتميز ب:

[1] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق لمعايير التدقيق الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص، 139.
[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 113-119.

- البساطة ،التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته؛
- عدد النسخ اللازمة ،حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط؛
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها؛

كما يجب أن تعد على مطبوعات خاصة ،بدون شطب وبوضوح وأن تكون مؤرخة وممضي عليها من طرف المسؤولين.

2-3 إجراءات المطابقة الدورية

تعتبر المطابقة الدورية من أهم الإجراءات التي تفوض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع ،لأن العمل المحاسبي يعتمد أساسا على المستندات الداخلية والخارجية والتي هي موضوع المراجعة المستندية و يمكن أن تكون هذه المستندات غير صحيحة مما يؤثر سلبا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أي القوائم والتقارير المالية الختامية ،وبهذا جاءت إجراءات نظام الرقابة الداخلية لكشف عن ذلك عن طريق إجراء مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة ومن جهة أخرى بين المستندات الحقيقية المتمثلة أساسا في الواقع ،كالمقارنة مثلا بين ما تم تسجيله في اليومية المساعدة المتعلقة بالبنك من مقبوضات ومدفوعات وما تم عى مستوى البنك فعلا ،ثم إعطاء امكانية البحث عن الانحرافات وتسويتها قبل إعداد القوائم والتقارير المالية الختامية .

يمكن كذلك إجراء مقاربات دورية أخرى مثل:

- مقاربة حسابات الموردين في المؤسسة بأرصدتهم الحقيقية على مستواهم ،وذلك عن طريق إجراء عملية الاستبيان للتأكد من قيمة الدين الحقيقية وطبيعة الدائنين؛
- مقاربة حسابات المخزون بما هو موجود فعلا على مستوى المخازن عن طريق عملية الجرد المادي للمخزون؛
- مقارنة حسابات بما هو موجود فعلا على مستوى المؤسسة عن طريقة عملية الجرد المادي للتثبيتات؛
- مقارنة حسابات المبيعات بم تم بيعه فعلا، وذلك بالاعتماد على الزبائن؛
- مقارنة الحسابات النقدية بما هو موجود فعلا في الخزينة.

إن إجراء هذه المقاربات الدورية ومقاربات أخرى تمكن من تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية كما تمكن من تقريب ما تم التوصل إليه من خلال المعالجة المحاسبية إلى ما هو حقيقي في المؤسسة، وهو ما يسمح بتوليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

2-4 عدم إشراك موظف في مراقبة عمله

وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبي، فعند حدوث أي خطأ من المحاسب عن جهل للطرق والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطأه، وكذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطيه كونه صدر منه، وبالتالي وضع هذا الاجراء للقضاء على هذه الاشكالية.

3. إجراءات العامة

هي الاجراءات المكملة للإجراءات السابقة، والتي تتمثل:[1]

- التأمين على ممتلكات المؤسسة من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية أو بفعل فاعل كالسرقة، الحريق؛
- التأمين ضد خيانة الأمانة، وهذا فيما يخص الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية أو الذين ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع والتثبيتات أو الأوراق المالية؛
- وضع نظام سليم للرقابة على البريد الوارد والصادر؛
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة، كتوقع الشيكات والتصرف في النقدية لتوفير وضمان الحماية الكافية.

[1] كريم فوية، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الأداء الرقابي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، ص، 37.

الشكل (1-4) إجراءات نظام الرقابة الداخلية

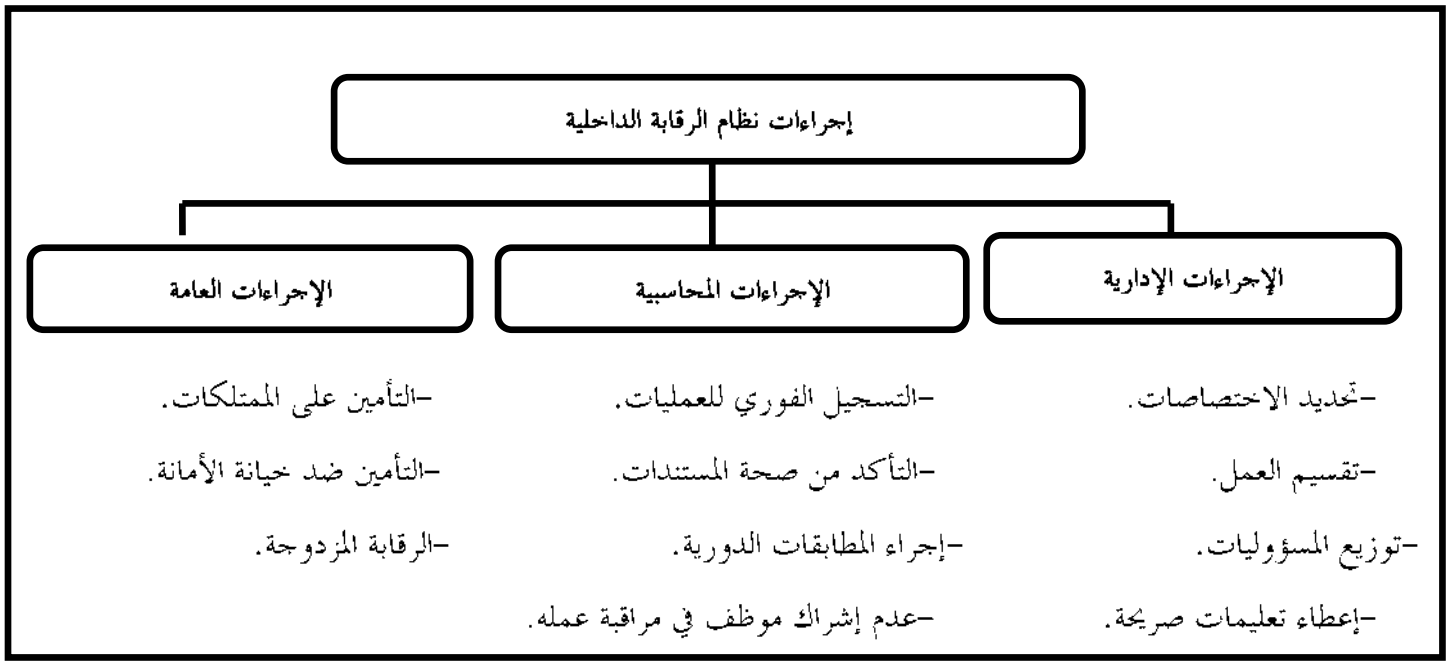

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق ذكره

المطلب الثاني:الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المعلومات المحاسبي[1] وهي الوسيلة التي تتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية[2] وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها وتزويدهم بالمعلومات الضرورية هنا تتجلى أهمية المسؤولية الخارجية في الكشف عن التضليل والغش في القوائم المالية، والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

الفرع الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

1-تعريف القوائم المالية حسب المعايير الدولية: تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وكذا الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وتشمل القوائم المالية:[3]

- الميزانية المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

"هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية،كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (4 أشهر) من تاريخ إقفال السنة المالية

[1] غسان فلاح مطارنة،مؤيد راضي خنفر،تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي" ،ط3 ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن ،2011،ص،28.

[2] كمال الدين الدهراوي ،تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ،المكتب الجامعي الحديث ،دار وائل للنشر ،الاسكندرية ،مصر ،2006، ص،13.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، كلية العلوم عين الشمس، الاسكندرية،2006،ص 207.

المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية."[1]

2-تعريف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (scf): "تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:[2]

- قوائم مالية أساسية: هي القوائم التي تعين على الوحدات، أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وتشمل الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي و التغيير في حقوق الملكية.
- قوائم مكملة: هي قوائم تعد بشكل اختياري من طرف المؤسسة بناءا على ظروف معينة.

من التعريفات السابقة نستخرج أن القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة وفي أشكال محددة:(الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال وجدول تدفقات الخزينة). وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما تمكن من كسب ثقتهم وعليه فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية من خلال قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية لضمان الأداء المحاسبي الفعال للمؤسسة الاقتصادية وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي:[3]

1. القابلية للفهم (intelligibité) : يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها بمعنى البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات؛[4]

---

[1] إبراهيم برقي و محمد سعيدي، أثر تقويم المراجع الخارجي لأدلة الإثبات على جودة القوائم المالية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، 2015/2014.

[2] مؤيد راضي خنفر ،تحيل القوائم المالية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،ص،28.

[3] مصطفى طويل ،النظام المحاسبي الجزائري الجديد scf،دار الحديث للكتاب للطباعة والتوزيع ،الجزائر ،2010،ص،45.

[4] هواري السويسي ،بدر الرمان حمقاني ،نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ،مداخلة ،الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،يومي 29 30 نوفمبر 2011،ص،10.

2.الملائمة(pertinence) :يجب أن تكون المعلومات المقدمة في اقوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب وتكون ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء التنبؤات؛[1]

3.القابلية للتماثل والمقارنة (comparabilité): تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات؛[2]

4. المصداقية (Reliability): تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب البحث عن الصورة تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني، الحيطة والحذر، الشمولية.[3]

الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخدامها لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة أخرى، والأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية هم:[4]

1. المساهمين: يهتم المساهمين سواء كانوا مساهمين حاليون أو المحتملين ومستشاريهم بالمحاضر والعوائد المتعلقة بالأسهم؛

2. الدائنين: يهتم الدائنين بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق والقدرة على السداد ؛[5]

3. العاملون: يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات، توفير المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل؛[1]

---

[1]donald E.Kieso jerry.j Weygand terry.D Intermediate Assounting,2nd Edition Rublisher,John wiley a sons, new york, USA,2007,P48.

[2]علي عزوز ،محمد متلوي ،متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ،المداخلة ،الملتقى الدولي حسب النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "تجارب تطبيقات وأفاق "،المركز الجامعي بالوادي ،يومي 17 18 جانفي 2010 ،ص 12.

[3]سعد بوراوي ،الأسس والمبادى المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري ،مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري ،مداخلة ،الملتقى الدولي حول حسب النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "تجارب تطبيقات وأفاق "،المركز الجامعي بالوادي ،يومي 17 18 جانفي 2010 ،ص 10.

[4]محمد عباس بدوي ،القوائم المالية ،دار الفناء للتجليد الفني ،الاسكندرية ،2009،ص،15.

[5]فضالي الياس، عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة، الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي 2010 .

4. الموردون والعملاء: يهتم هاذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا فهم يستخدمونه التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل؛[2]

5. الجمهور العام: تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها؛[3]

6.الهيئات الحكومية و الرقابية: تعد الجهات الحكومية والرقابية صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع بذلك تضمن هاته الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب بانتظام؛

7. المدققين: يعتبر المدقق وكيل المساهمين فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه القوائم المالية ويبدي رأيه الفني والمحايد، وتتمثل وسيلة المدقق في إظهار وجهة نظره في آثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حسابات النتائج؛

8.المحللين الماليين: المستثمرين الذين يمثلون عملائهم، فإن أي خلل في القوائم والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبالتالي على قرارات العملاء في البيع والشراء، ويرى البعض أن القائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراء المقارنات واستخراج النسب التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب.[4]

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون، وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي، أو الربع سنوي.[5]

---

[1]صالح مرزاقة، القوائم المالية حسب المعايير المالية الاسلامية، مداخلة، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الإسلامي" الواقع..... ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص 08.

[2]فائز زهدي الشلتوني، القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماجيستير

[3]شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر،2009، ص 185.

[4]أحمد مخلوف، دور معايير الابلاغ المالي في توحيد المحاسبي العالمي وإيجاد لغة المحاسبة مشتركة، مداخلة، ملتقى دولي حو الاطار المفاهمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة دحلب البليدة، يومي 13-15 اكتوبر 2009، ص 07.

[5]نفس المرجع السابق.

1- قائمة المركز المالي: تعرف كذلك بالميزانية العمومية وهي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من إلتزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير، تظهر أثر العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول و الالتزامات وحقوق الملكية.

2- قائمة حساب النتائج: تعطي قائمة الدخل صورة أكثر وضوحا عن المؤسسة حيث أدائها خلال الفترة المالية المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف، وتعد قائمة الدخل أهم تقرير موالي بالنسبة لكثير من المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهو توضيح ما حققته المؤسسة من أرباح أو خسائر خلال السنة المنتهية وقائمة الدخل ذات أهمية كبيرة للمساهمين لأنها :[1]

-تظهر نتائج أعمال المؤسسة للسنة المالية المنتهية.

-تعتبر مؤشر هاما لتوقع ما سيكون على مستقبل المؤسسة.

في تعريف آخر فإنه يسمى كذلك بقائمة الدخل، تبين هذه القائمة نتيجة أعمال إدارة المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت عى الأصول والمطلوبات وحقوق الساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول مدة وآخرها)، ويبني تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.

3- قائمة جدول سيولة الخزينة: هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الاختلافات في المؤسسة، وبالتالي يحدد مقبوضات (مصادر السيولة) والمصروفات (المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة، كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية خلال الفترة المحاسبية، تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية لأغراض مختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.

[1] بلعيد وردة، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة مسيلة، 2014، ص87.

4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات لن تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.

5- الملاحق: تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية و إضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية

المطلب الأول: عرض الدرسات باللغة العربية

1.**دراسة ناصري فتيحة:** دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية (دراسة ميدانية في مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرةTIFIB)، جامعة محمد خيضر-بسكرة- سنة 2019/2018

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية، باعتبار أن لنظام الرقابة الداخلية عامل مهم في المؤسسة وهو مجموعة من الإجراءات التنظيمية لحماية أصولها.

حاولت الباحثة من خلال الدراسة إلى تحقيق أهدافها، اعتمدت على دراسة استبيانية في مؤسسة التجهيز والنسيج بسكرة، وقامت بإجراء مقابلة مع موظفي المؤسسة وذلك لتقييم نظام الرقابة الداخلية فيها حيث تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- أن نظام الرقابة الداخلية يساهم في إضفاء المصداقية على القوائم المالية وذلك من خلال التزام المدقق الداخلي بأخلاقيات المهنة.
- وأن نظام الرقابة الداخلية يعب دورا هاما في تحسين جودة القوائم المالية.
- وأن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية له تأثير كبير على جودة القوائم.

2. **دراسة مايده محمد فيصل:**مقال، 2018 بعنوان "دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية" مجلة رؤى الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجزائر، وذلك بمساهمته في السير الحسن لنشاط المؤسسة، إذ يعتبر ذو أهمية بالغة في تطور واستمرار المؤسسات، حيث أنها تساعد مالكي رؤوس الأموال والمساهمين من المحافظة على مصالحهم وأموالهم، حيث يتطلب القيام بهذه الوظيفة أشخاصا مؤهلين علميا وعمليا، حيث أن محافظ الحسابات يقوم بتقديم تقرير كتابي إلى الهيئات المشرفة على تعيينه يتضمن رأي فني محايد حول صحة وشرعية القوائم المالية التي قام بمراقبتها.
خلصت الدراسة إلى أن وجود نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال ضروري جداً في المؤسسات، حيث أنه

يضمن كل المقاييس والأدوات التي تضمن للإدارة العليا تحقيق عدة أهداف، تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها من التلاعبات والأخطار وضمان دقة المعلومات المحاسبية والمالية، بحيث يمكن الاعتماد عليها وضمان الاستجابة للسياسات الموضوعة، من خلال إعداد تقارير دورية عن نتائج الأنشطة، وكذا ضمان استخدام مواردها بكل كفاءة وفعالية من خلال تجنب الإسراف والقصور والتبذير في استخدامها.

3. **دراسة محمد حيدر موسى شعت 2017:** أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما هدفت لمعرفة أثر البيئة الرقابية، مكوناتها والأنشطة الرقابية وتقيم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية (ملائمة المعلومات والتمثيل الصادق والقابلية للفهم والمقارنة، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (48) شركة أما عينة الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل، تمثلت في المدراء الماليين، المحاسبين المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها : وجود عاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال المراقبة والضبط الداخلي).

وجودة التقارير المالية بأبعادها (ملائمة المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم والمقارنة)، وكذلك اتضح أن النظام الرقابي المستخدم في تلك الشركات فعال، وهناك فصل في الواجبات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وخلو التقارير المالية من التحريفات وعرضها بشكل واضح ومفهوم.

4. دراسة صابرة بعلي: أثر الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية (دراسة مجموعة من البنوك التجارية المسيلة) مذكرة ماستر جامعة المسيلة سنة 2014/2013.

حاولت الباحثة الوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالرقابة الداخلية، مع التركيز على أهمية مراجعة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي ويتم اسقاط الدراسة النظرية على تقنية الاستبيان للحصول على المعلومات حيث تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود تأثير كفاءة المراقب الداخلي على زيادة موثوقية القوائم المالية في ظل تأثير الأساليب الشخصية والإدارية وفي وجود أهمية الرقابة الداخلية في زيادة موثوقية القوائم المالية.

5.عواج هدى: دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، حيث هدفت الدراسة إلى، اظهار أهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها، كذلك أن التدقيق المحاسبي يساعد على زيادة الثقة في القوائم المالية، كذلك حاولت الدراسة معرفة مدى قدرة التدقيق المحاسبي على المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية.

-وجاءت الدراسة الحالية لتبين العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية.

6.بوطروة فضيلة، دراسة وتقييم و فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، رسالة ماجيستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما هي آليات دراسة وتقييم فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني الفلاحي وهدفت الدراسة إلى أن الرقابة تعتبر بمثابة وظيفة تسيير هامة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العلمي من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء المالي وضمانا لتحقيق الأهداف المخططة، كذلك تعتبر الرقابة الداخلية ضرورة حيوية لتأكد من حسن سير العمل والانجاز وأن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة يتضمن:

- التعرف على نظام الرقابة الداخلية.
- اختبارات الاستمرارية.
- اختبارات الفهم والتطابق للتأكد من أن كل الإجراءات داخل المؤسسة موجودة ومفهومة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1.دراسة (Douglas,2011)بعنوان:

Internal control And Its Contributions ToOrganizationalEfficiency And EFFectiveness

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية ومساهمتها في الكفاءة والفعالية التنظيمية. دراسة حالة على ايكو مصرف الغاني وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها بعد الأزمة المالية العالمية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأغراض الدراسة، وحللت عينة الدراسة في 30 موظف من العاملين في مصرف ايكو الغاني

ومن نتائج الدراسة هناك تدابير وضعتها إدارة ايكو مصرف الغاني لتعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية وتبين فعالية الرقابة الإدارية في المصرف حيث أنه هناك التزام من قبل الموظفين بالسياسات والإجراءات الإدارية، ووحدة التدقيق الداخلي في المصرف تقييم باستمرار كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

2.دراسة: **Nadine Abiba Ouattara** Diplôme Supérieur de spécialité en Audit et Contrôle de gestion، 2005Evaluation du contrôle interne.

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في الرقابة الداخلية على أنها آلية للمؤسسة، يتم تحديدها وتنفيذها تحت مسؤولياتها، وضمن مجموعة من الوسائل والسلوكيات والإجراءات، وتتكيف مع كل شركة، لضمان السير الفعال واحترام حدود العمل داخل المؤسسة، مما يساهم في التحكم في أنشطتها، وكفاءة عملياتها، والاستخدام الفعال لمواردها، وتمكنها بشكل مناسب من احتمالاتها للمخاطر تصحيحها، سواء كانت تشغيلية أو مالية أو الامتثال، ويحتوي على خمس مكونات.

خلصت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية نظام الرقابة الداخلية وتكامله ومدى مساهمة النظام الفعال في المؤسسة الاقتصادية .

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

البيان	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان والمكان	الفترة الزمانية التي أنجزت فيها دراستنا 2023/2022 الثلاثي الثاني. تمت الحدود المكانية في شركة أشغال الكهرباء كهريف بتقرت	أنجزت في الفترة من 2019 الى 2005، وشملت الأماكن التالية: المسيلة، فلسطين، ورقلة.
من حيث العينة	ركزنا على نظام الرقابة الداخلية و دورها في تعزيز مصداقية القوائم المالية .	ركزوا على دور نظام الرقابة في تقييم القوائم المالية ودور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجزائر وذلك للمساهمة في السير الحسن لشاط للمؤسسة
من حيث منهج الدراسة	استخدمنا الجانب النظري والجانب التطبيقي واعتمدنا فيه على وثائق المؤسسة	تم استخدم الجانب النظري والجانب التطبيقي وتم الاعتماد فيه على وثائق المؤسسة
من حيث نوع القطاع	استهدفت الدراسة القطاع الاقتصادي	استهدفت الدراسة المؤسسات الاقتصادية والمالية
من حيث المتغيرات	المتغير المستقل: هو نظام الرقابة لداخلية المتغير التابع:القوائم المالية	تناولت الدراسات السابقة المتغيرات: نظام الرقابة الداخليةو القوائم المالية محافظ الحسابات ونظام الرقابة الداخلية
من حيث الهدف	هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي وتعظيم قيمة المنظمة استيفاء كافة المتطلبات القانونية و في كل الأوقات، مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.	مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المؤسسة مساهمة وظيفة التدقيق الخارجي في الرفع من فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية

المصدر: من اعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يساعد على تعقب الأخطاء ومنع وقوعها من خلال الاجراءات التي تتبناها المؤسسة والانحرافات ، كما يستمد نظام الرقابة الداخلية فعاليته من فعالية كل مكوناته وتكاملها ومن إدراك الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة المتمثلة في تحقيق المصداقية على قوائمها المالية.

الدراسة الميدانية والتطبيقية لدور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم بشركة أشغال الكهرباء-تقرت-

تمهيد الفصل:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى بعض مفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية، ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بالبحث، عند عرض النتائج الموصل إليها من خلال البحث مع الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية بشركة أشغال الكهرباء الكبرى "كهريف"، للوقوف على مختلف مراحل التدقيق.

المبحث الأول: تقديم شركة أشغال الكهرباء "كهريف"

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة أشغال الكهرباء

المبحث الأول: تقديم شركة أشغال الكهرباء "كهريف"

المؤسسة الاقتصادية هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية والمالية مخصصة لأداء عرض اقتصادي، وتختلف أنواعها بحسب طبيعة المعايير التي تسند إليها. فمن الناحية القانونية نجد المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة، ومن بين هذه المؤسسات نذكر على سبيل المثال المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز والتي هي محور دراستنا.

المطلب الأول تقديم شركة كهريف وموقعها الجغرافي

في هذا المطلب سيتم عرض معلومات عامة عن المؤسسة محل الدراسة، من نشأتها، موقعها.

الفرع الأول:تقديم شركة كهريف

انبثقت المؤسسة الوطنية لأشغال الكهرباء باختصار(كهريـــــــــــف) عن مجمع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (SONALGAZ) أكتوبر سنة 1982 إذ تعتبر أكبر شركة وطنية لإنجاز مشاريع الكهرباء والغاز.

وفي سنة 1989 قد حدث تطور مهم بالنسبة لهذه الشركة وذلك بتغير وضعيتها القانونية إلى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر بـــ 500 مليون دينار جزائري. وفي الفترة الممتدة ما بين سنة 1996-2005 شهدت الشركة منافسين كثيرين في إطار السوق المفتوحة حيث فكرت خلالها المؤسسة مواكبة التطور انطلاقا من تحسين ظروف و نوعية العمل، حيث توجت المجهودات المبذولة في الحصول على شهادة معايير التسيير الجودة العالمية(ISO 9001/2000) في يوم 23 نوفمبر 2002 يتم تجديدها كل ثلاث سنوات لتتحصل عليه مرة أخرى في يوم 2005/12/08 والتي قد سلمت من طرف مكتب معتمد أجنبي فرنسي AFAQ، حيث تسمح هذه الشهادة للمؤسسة بأولوية الحيازة على المشاريع سواء كانت داخل القطر الوطني أو خارجه، وحاليا المؤسسة حاصلة على شهادة الجودة العالمية في مجال التسيير و الأمن من خلال معيار (ISO 9001 version 2008) والتي تدوم إلى غاية 2017 .[1]

[1]– من اعداد الطالبتين من خلال الوثائق والمقابلة يوم 30 مارس 2023، على الساعة 09:30

الفرع الثاني : الموقع الجغرافي للشركة

تقع المديرية العامة لمؤسسة كهريف بولاية المدية حيث قسمت التراب الوطني إلى خمس مقاطعات ترأسها مديريات جهوية تمختلف هياكلها (المديرية الجهوية الوسط، الغرب، الشرق، والجنوب الشرقي) وذلك من أجل ضمان تواجدها على جميع أقطار التراب الوطني مما يمكنها من حسن متابعة الدراسات والإنجاز وكذا اقترابها أكثر من الزبائن.[1] (الملحق رقم 01)

المطلب الثاني: الوظيفة الأساسية للشركة

تحتوي المديرية الجهوية للجنوب الشرقي كغيرها من المديريات كهريف على مصالح ودوائر خاصة بالدراسات، بالإمداد، الانجاز، المحاسبة، .... الخ. تسمح لها بالاستجابة إلى كل الطلبات الخاصة بإنجاز شبكات توزيع الطاقة الكهربائية. ولها قدرة إنتاجية سنوية تتعدى:

- إنجاز 3000 كلم من خطوط كهرباء العالية، متوسطة ومنخفضة التوتر.
- تركيب 1000وحدة من المحولات الكهربائية صغيرة وكبيرة الحجم .

كما تساهم الشركة سنويا بإنجاز ما يقارب 80 %من شبكة الكهرباء على مستوى القطر الوطني

- نشاطات الشركة:

1- انجاز شبكات الكهربائية الهوائية منخفضة التوت. Ligne Basse Tension

2- انجاز شبكات الكهربائية الهوائية متوسطة التوتر.Ligne Moyenne Tension

3- انجاز شبكات الكهربائية الهوائية العالية التوتر.Ligne Haute Tension

4- انجاز شبكات الكهربائية تحت أرضية منخفضة التوتر.(Ligne Basse Tension (BTS

5- انجاز شبكات الكهربائية تحت أرضية متوسطة التوتر.(Ligne Moyenne Tension (MTS

6- انجاز شبكات الكهربائية تحت أرضية العالية التوتر.(Ligne Haute Tension (HTS

[1] – من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة

7- الإنارة العمومية Eclairage Public[1]

8- شبكات توزيع الغاز Réseau de distribution de gaz.

9- محولات كهربائية ذات التوتر المتوسط والمنخفض Poste Moyenne et Basse Tension.

10- محولات كهربائية ذات التوتر العالي Poste Haute Tension

المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي

لكل مؤسسة هيكلها التنظيمي الذي يخصها ويناسبها سواء كانت عمومية أو خاصة وهذا التنظيم يبدأ من أول بدأ طرح فكرة وضع أو إنشاء المؤسسة.ومن منطلق أخر أنه يجب على كل شركة أو مؤسسة وضع هيكلها التنظيمي الذي يعيلوينظم ويحدد الوظائف للمؤسسة ودلك من أجل تسهيل عملية الحفظ للمهام وترتيبها لسير العمل بدقة وإتقان وبأقل جهد.

[1]– معلومات مقدمة من طرف المؤطر لعمودي محمد الطاهر02 افريل 2023، على الساعة 09:00

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي العام لشركة كهريف

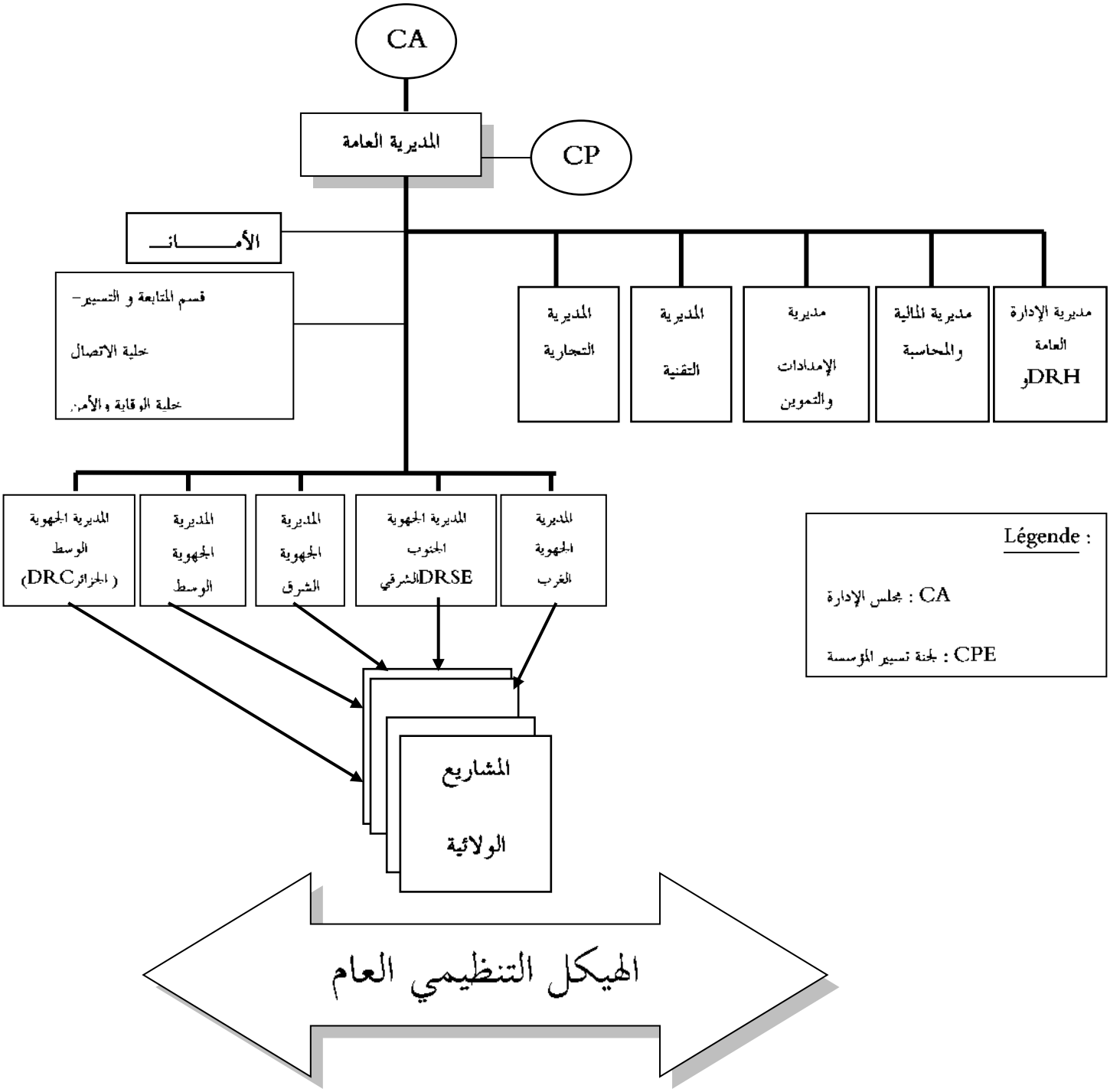

المصدر: وثائق المؤسسة

تكون الشركة من خمس مديريات مركزية متواجدة بالمدرية العامة مقرها " عين الذهب – بولاية المدية " وهي كالآتي:

- **مديرية مركزية تجارية:**

مهامها:

- ✓ تعتبر الواسطة بين الشركة والزبون.
- ✓ تناقش وتسير كل العقود للمشاريع الوطنية.
- ✓ قياس رضا الزبون.

- **مديرية مركزية للإمداد والتموين:**

مهامها:

- ✓ تؤمن الإمداد والتموين وتقوم بتغطية كل الحاجيات من ناحية الكمية والنوعية في الآجال الموجودة.
- ✓ تسيير المخازن والاستثمار.
- ✓ المسؤولة في تقييم الممونون.

- **مديرية مركزية للمالية والمحاسبة:**

مهامها:

- ✓ تسيير مالية الشركة.
- ✓ تؤمن الحفاظ على المحاسبة طبقا لقوانين الدولة.
- ✓ وضع برنامج المراقبة المالية والمحاسبة للشركة.

- **المديرية المركزية تقنية:**

مهامها:

- ✓ متابعة ومراقبة انجاز برامج الخاصة بالإنتاج.

- ✓ مساعدة المديريات الجهوية في تحقيق أهدافها.
- ✓ تسير النظم التقنية، وتحسين طرق الإنجاز .

- **المديرية المركزية للموارد البشرية والإدارة العامة:**

مهامها:

- ✓ تؤمن وتسير الموارد البشرية.
- ✓ تؤمن الموارد البشرية الملائمة وذات الخبرة اللازمة لإنجاز الأهداف وتطوير الشركة.
- ✓ وضع برنامج تكوين وتحسين الكفاءة.

وتتكون كذلك الشركة من خمس وحدات جهوية عملية متوزعة عبر القطر الجزائري كالآتي:

- **المديرية الجهوية للوسط:** مقرها الأساسي دار البيضاء بالجزائر العاصمة

هدفها: انجاز كل المشاريع المسندة إليها في مجال عملها عبر ولايات الوسط مثل (الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، المدية، الجلفة ...)، ولها في كل ولاية ورشات عمل.

- **المديرية الجهوية لغرب:** مقرها الأساسي ولاية وهران

هدفها: انجاز كل المشاريع المسندة إليها في مجال عملها عبر ولايات الغرب من الناحية الشمالية مثل (وهران، سيدي بلعباس، مغنية، تندوف، بشار ...)، ولها بمعدل في كل ولاية ورشات عمل.

- **المديرية الجهوية للشرق:** مقرها الأساسي ولاية قسنطينة

هدفها: انجاز كل المشاريع المسندة إليها في مجال عملها عبر ولايات الشرق من الناحية الشمالية مثل (عنابة، سكيكدة، جيجل، قسنطينة، باتنة ...)، ولها بمعدل في كل ولاية ورشات عمل.

- **المديرية الجهوية للشرق الوسط :**مقرها الأساسي ولاية سطيف

هدفها:إنجاز كل المشاريع المسندة إليها في مجال عملها عبر ولايات الشرق الوسط مثل: (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج ...)، ولها بمعدل في كل ولاية ورشات عمل.

- **المديرية للجنوب الشرقي:**

مقرها: إن المقر الرسمي لمديرية الجنوب الشرقي لشركة كهريف هو المنطقة الصناعية ص.ب 135 تقرت.

مجال عملها: إن مجال عمل المديرية الجهوية للجنوب الشرقي هو في الولايات التالية:

الأغواط – غرداية – ورقلة – إليزي – تمنراست – الوادي – بسكرة.

وفي كل ولاية لها ورشة عمل، تعمل بصفة دائمة من أجل الاستجابة إلى متطلبات الزبائن في الآجال المطلوبة.

إن هيكلة المديرية الجهوية للجنوب الشرقي هي نفس هيكلة الوحدات الأخرى وهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ **المدير الجهوي:**

هدفه السعي من أجل انجاز كل المشاريع المسندة للوحدة في الآجال المرجوة وهذا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. مثلا: توفير كل الوسائل الآلية والموارد البشرية.

- ✓ **دائرة الدراسات:**

هدفها:

- ✓ تحقيق الأهداف العلمية المسطرة من طرف الوحدة.
- ✓ تحضير كل الملفات التنفيذية للمشاريع المراد إنجازها .
- ✓ متابعة ومراقبة انجاز المشاريع.
- ✓ **دائرة التقنية التجارية:**

مهامها:

- ✓ السعي من اجل جلب المشاريع.
- ✓ مناقشة ومتابعة كل العقود المبرمة مع الزبائن.
- ✓ السعي من اجل فوترة المشاريع طبقا للبنود المذكورة في العقود.

وتتكون هذه الدائرة من: مصلحة الأعمال التجارية، ومصلحة تسيير العقود .

- ✓ **دائرة المالية والمحاسبة:**

مهامها:

- ✓ متابعة حسابات الوحدة.
- ✓ توفير السيولة اللازمة لإنجاز المشاريع.

تتكون من مصلحتين: مصلحة المالية والمحاسبة

الشكل رقم (2-2): يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية تقرت

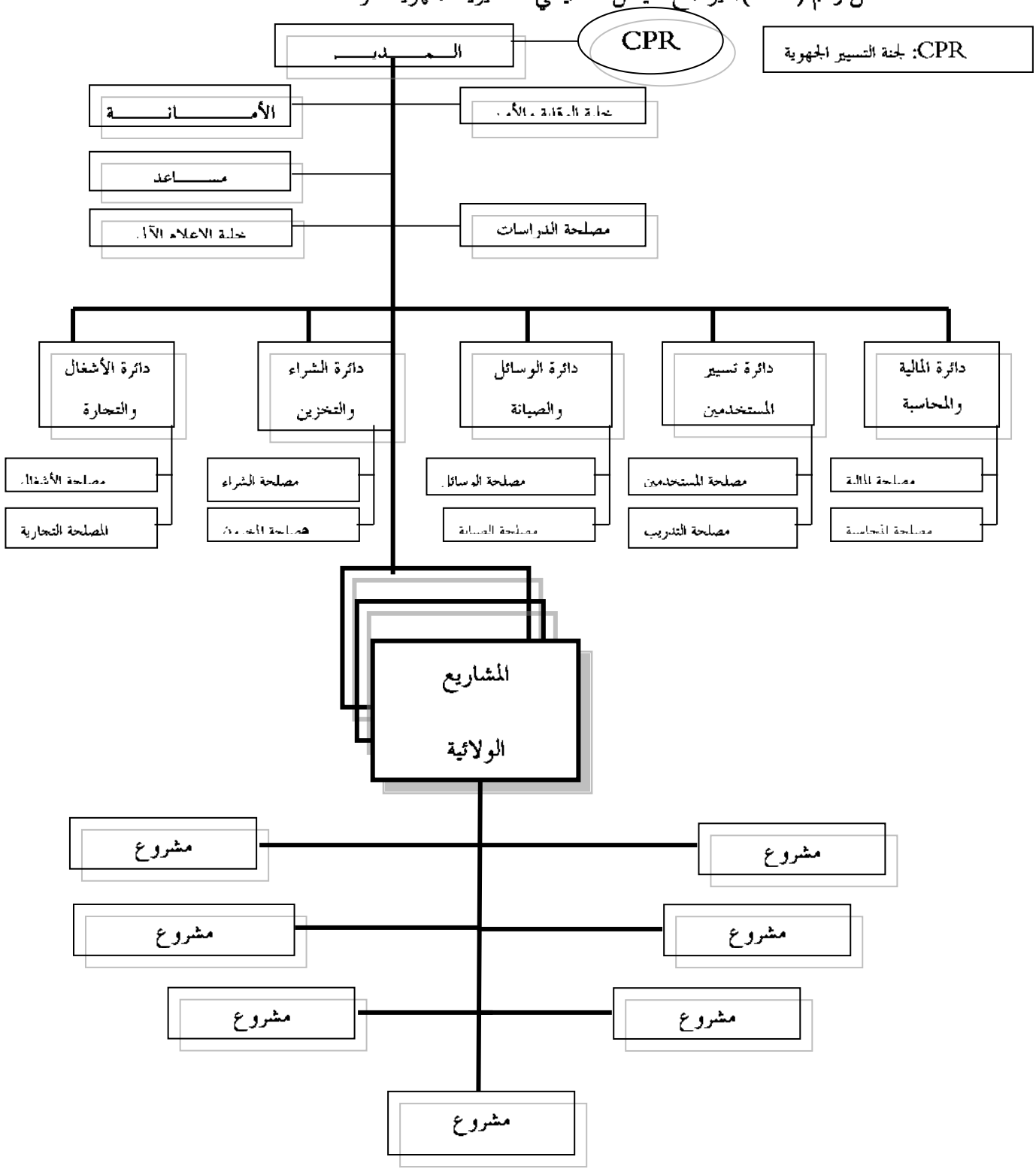

المصدر: وثائق الشركة

المبحث الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية لشركة الأشغال و الكهرباء

لقد تطرقنا في الجانب النظري لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية، حيث سنتناول في هذا المبحث دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل شركة أشغال الكهرباء كهريف بتقرت تتبع بند من البنود الأكثر ممارسة داخل المديرية وهو فواتير وملفات الموزعين و المنوالين، ابتداء من عملية استلام الفواتير إلى غاية السداد النهائي وتقيم باستعمال التقرير الوصفي و قوائم الاستقصاء .

المطلب الأول:التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية لمصلحة الشراء

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم المراحل التي تمر بها الفاتورة وملف المورد من لحظة وصول أو استلام الفاتورة الى غاية تكوين الملف الكامل وعملية التسجيل المحاسبي والتسديد النهائي للمورد.

الفرع الاول: استلام الفاتورة من قبل المديرية وتحويلها

أول مرحلة تمر بها الفاتورة تتمثل في لحظة وصولها واستلامها.

1/ **تستلم الفاتورة من قبل مصلحة البريد الوارد ويسجل تاريخ الاستلام** :وتتم هذه العملية بعد دخول الطلبيات الى المخازن قانونيا الى مخازن المؤسسة وتسجل هذه المرحلة في الفاتورة بتاريخ الاستلام.

2/ **تكوين الملف الخاص بالمورد**:الذي يشمل:

- **الفاتورة:** وهي وثيقة تحرر عند البيع أو الشراء ويتم إيداعها من قبل المورد بعد إنجاز الخدمة المطلوبة بها، وتختم بختم الوارد بتاريخ الاستلام .انظر للملاحق (1-2) و (2-2)
- **ملحق الفاتورة:** وهي وثيقة محررة من قبل المصلحة الطالبة للخدمة أو السلعة، وتتضمن بيان للعمليات المنجزة بالكميات المطلوبة والآجال المرسومة وتكون مطابقة للفاتورة وتكون مؤشرة من قبل الموظف المتابع للعملية.
- **وصل الاستلام:** يسمى وصل استلام في حالة استلام سلع أو استثمارات، ومحضر استلام ومعاينة في حالة إنجاز خدمات وتنفيذ أشغال.
- **سند الطلب:** رسالة الطلب، المرفقة يبين فيها شروط العقد، بالقيم والكميات المطلوبة، وآجال وشروط الإنجاز وآجال التسديد، ويكون موقع ومختوم من المناول أو المقاول ومدير التوزيع.

3/ عندما يتم استلام الفاتورة من قبل مصلحة البريد الوارد، تحول إلى المصلحة الطالبة للسلعة

في حالة سلع مادية، أو الطالبة للخدمة في حالة المناولة، والتي تقوم بدورها بتجميع الملف الخاص بالمورد، والذي يحتوي على الوثائق المذكورة سابقا، و تحتوي الفاتورة على المعلومات التالية:

- اسم المورد أو المناول.
- رقم السجل التجاري.
- رقم التعريف الجبائي أو الإحصائي.
- رقم الحساب البنكي.
- رقم وتاريخ الفاتورة.
- بيان للعمليات وبيان للقيم والكميات.
- المبلغ خارج الرسم.
- الرسم على القيمة المضافة.
- المبلغ الواجد تسديده.
- إقفال الفاتورة بالقيم والحروف.
- ختم وإمضاء المورد.

عند استلام الفاتورة من قبل المصلحة المتعاقدة، يوكل لموظف إعادة عملية الحساب للقيم والكميات المدونة، وكذا مراقبة الجانب الشكلي والقانوني للفاتورة، ففي حالة مطابقتها للوثائق المذكورة سابقا يقوم الموظف بجميع التأشيرات اللازمة والمدونة على ظهر الفاتورة، ثم يقوم بتجميع الملف كاملا ويرسل في ظرف إلى قسم المالية و المحاسبة، وفي حالة وجود أو اكتشاف خطأ في الفاتورة تعاد إلى صاحبها لإجراء التعديلات والتصحيحات اللازمة.

الفرع الثاني: استلام الفاتورة من قبل قسم المالية والمحاسبة

يتم استلام الملف من قبل قسم المالية والمحاسبة، ثم يسجل في دفتر خاص مؤشر ومختوم، يبين فيه تاريخ استلام الفاتورة من قبل المديرية وتاريخ الاستلام من قبل المصالح المتعاقدة وتاريخ الاستلام من قبل قسم المالية، والذي بدوره يحول الملف إلى مصلحة الاستغلال المحاسبي، والتي بدورها تقوم بالعمليات التالية :

- تسجيل تاريخ وصول الملف .

- مراجعة ومراقبة الفاتورة والملف الملحق بها على الشكل التالي:

- ❖ المراقبة الشكلية والقانونية للفاتورة وعلى ما تحتويه من معلومات من ناحية القيم والكميات والتأكد من صحة المبالغ الواردة فيها، ثم مراقبة الوجه الثاني للفاتورة والخاص بتأشيرات المصالح المتعاقدة.
- ❖ مطابقة الفاتورة مع الملف الملحق مع ملحق الفاتورة ومع سند الطلب أو الطلبية أو الصفقة وما تتضمنه من شروط من حيث مدة الالتزام وأجال السداد والتأكد في حالة وجود تأخر في الإنجاز في تطبيق عقوبات التأخير.

بعد إتمام عملية المراقبة والمراجعة للفاتورة والملف الملحق بها ومطابقتهما لجميع الوثائق وشروط العقد، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييد المحاسبي (التسجيلات المحاسبية في نظام برنامج المحاسبة) وفي حالة العكس تعاد الفاتورة للمصالح المتعاقدة لإجراء بالتصحيحات والتعديلات اللازمة عليها.

- ❖ ولما تتم عملية التسجيل للقيود المحاسبية يتم استخراج إذن السداد، ترسل الفاتورة فيما بعد إلى مصلحة المالية، ويحتفظ بنسخة من الفاتورة والملف الأصلي الملحق على مستوى أرشيف مصلحة الاستغلال المحاسبي .
- ❖ استلام إذن التسديد وصورة طبق الأصل من نسخة الطلبية مؤشر عليها من قبل المحاسب ورئيس المصلحة ثم رئيس القسم إلى مصلحة المالية التي تقوم بدورها بتحرير الشيكات أو أوامر الدفع، وهذا بعد إعادة مراقبة ومراجعة الوثائق السالفة الذكر، ثم يسلم الشيك للمورد أو المناول أو أمر الدفع إلى البنك لصب المستحقات في حسابات أصحابها. انظر للملحق (3-2)

بعد رجوع أوامر الدفع من البنك إلى مصلحة المالية تقوم هذه الأخيرة بإرسال نسخ منها للموردين أو المناولين المعنيين، دون أن تكون هناك أية صلة مباشرة بين المورد أو المناول وقسم المالية والمحاسبة.

وكذلك ترسل نسخة من أوامر الدفع إلى مصلحة المالية لإجراء عملية التقييد المحاسبي لعملية السداد في يومية البنك[1].

المطلب الثاني:تقييم نظام الرقابة الداخلية لبعض المصالح بشركة الأشغال والكهرباء

يعد تقييم نظام الرقابة الداخلية من أكثر المهمات تكرارا، ويكون أساسا في العديد من القرارات المهمة، ويساعد الإدارة في تحقيق الأهداف المسطرة .

وسيتم التطرق الى طريقة تقييم نظام الرقابة الداخلية معتمدين على قوائم الاستقصاء داخل المؤسسة ،في محل الدراسة، في شكل جداول هي كالآتي:

أ-الجدول الأول: المبيعات؛

ب-الجدول الثالث: المشتريات؛

ج-الجدول الخامس: المخزونات؛

د-الجدول السادس: المقبوضات النقدية؛

ه-الجدول الثامن: المدفوعات النقدية؛

و-الجدول التاسع: الرواتب والأجور.

أ- المبيعات:

[1] معلومات مقدمة من طرف محمد الطاهر لعمودي، 2023/04/13 على الساعة 10:00

الجدول رقم (2-1): قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية و المتعلقة بالمبيعات

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل توجد رقابة على أوامر البيع؟	X		
02	توجد رقابة على فواتر البيع من حيث الكمية والسعر و شروط البيع؟	X		
03	هل تجرى مقارنة بين الطلب والكمية المرسلة؟		X	
04	هل هناك رقابة محاسبية على مجاميع الفاتورة من حيث المبلغ والحروف كتابيا؟	X		
05	هل تراقب الأسعار الوحدوية؟	X		
06	هل هناك رقابة على التسجيل المحاسبي؟	X		
07	هل يراقب التسلسل الرقمي لدفتر فواتير البيع؟	X		
08	هل دفتر أذونات الارسال مراقب ومرقم تسلسليا؟	X		
09	هل تراقب الامضاءات في الفاتورة للمصالح المعنية؟	X		
10	هل هناك رقابة على شيكات الزبون؟	X		
11	هل هناك مقارنة بين سجل المبيعات ودفتر الأستاذ؟	X		
12	هل كل الفواتير مسجلة محاسبيا؟	X		
13	هل هناك رقابة على الزبائن المتأخرين عن السداد؟	X		
14	هل تنسخ وثائق المبيعات بألوان مختلفة؟		X	
15	هل توجد رقابة على تسجيل المردودات؟	X		
16	هل دفتر الزبائن مراقب ومقيم؟	X		

المصدر: من اعداد الطالبتين

تحليل جدول المبيعات:

من خلال طرح قائمة الأسئلة فيما يخص مصلحة المبيعات لاحظنا أن هناك نظام رقابة جيد من خلال الإجابات التي كان معظمها "نعم" وذلك من خلال:

-وجود نظام رقابة فعال مطبق على أوامر البيع والفواتير وكذا الأسعار الوحدوية والتسجيل المحاسبي.

-هناك رقابة على الامضاءات والشيكات ومختلف السجلات والمقارنة بينها لتحقيق نظام فعال.

-تسجل كل الفواتير محاسبيا وذلك لإثبات عمليات البيع.

-تراقب الدفاتر (دفتر أذونات الارسال ودفتر الأستاذ ودفتر الزبائن) لسير عمليات المؤسسة بانتظام.

-عدم اجراء مقارنة بين الطلب والكمية المرسلة، ولا تنسخ وثائق المبيعات بألوان مختلفة.

ب- المشتريات:

الجدول رقم (2-3): قائمة اسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمشتريات.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل هناك قسم خاص بالمشتريات؟	X		
02	هل هذا القسم مستقل تماما عن قسم الحسابات؟	X		
03	هل يكفل النظام المحاسبي المتبع وجود طلبات شراء وأوامر توريد مسلمة عن كل عملية شراء؟	X		
04	هل تعتمد هذه المستندات على رئيس قسم المشتريات؟	X		
05	هل كل عمليات الشراء محصورة بقسم المشتريات؟	X		
06	هل تتم بعض العمليات عن طريق المناقصات؟	X		
07	هل تعتمد أسعار الشراء على مسؤول بقسم المشتريات؟	X		
08	هل هناك قسم خاص للاستلام والفحص؟	X		
09	إذا كان هناك قسم خاص للاستلام والفحص هل يقوم	X		

	بإعداد تقارير استلام وفحص عن كل طلب وارد؟			
10	هل مثل هذه التقارير مسلسلة الأرقام؟	X		
11	هل ترسل صورة تقرير الاستلام وتقرير الفحص الى قسم الحسابات وقسم المخازن؟	X		
12	هل تطابق البيانات الواردة لكل من الفاتورة وطلب الشراء و امر التوريد و إذن الاستلام؟	X		
13	هل تتحقق المؤسسة من صحة الفاتورة من الناحية الحسابية قبل الصرف؟	X		
14	هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمشتريات؟	X		
15	هل ترسل فواتير الشراء مباشرة لقسم المشتريات؟	X		
16	هل هناك نظام فعال لتسجيل وتدقيق عمليات الاستلام الجزئي لصفقة شراء معينة؟	X		
17	هل يعتمد صرف الفواتير من قبل موظف مسؤول؟	X		
18	هل يقوم موظف قسم الحسابات بتسجيل قيد الشراء وفق اليومية المساعدة للمشتريات؟	X		
19	هل ترفق بالشيك المحرر للمورد جميع المستندات المؤيدة لذلك؟	X		
20	هل تعتمد جميع المردودات من مدير المشتريات بناءا على تقرير قسم الاستلام والفحص؟	X		
21	هل لوثائق عملية الشراء ألوان مختلفة؟		X	

المصدر: من اعداد الطالبتين

تحليل جدول المشتريات :

من اطلاعنا على واقع نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، وبعد قيامنا بطرح قائمة من الأسئلة فيما يخص دورة المشتريات لاحظنا أن هناك نظام رقابة جيد من خلال الاجابات التي كانت معظمها "نعم" من خلال:

-تحديد واضح للاختصار داخل المؤسسة وذلك في إطار سياستها، فمن خلال هيكلتها التنظيمي تحده اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بالمؤسسة مثل: مديرية المحاسبة....،

-يتم الى مجموعة من المراحل حيث يقوم بكل مرحلة موظف معين، من خلال وجود اقسام عامة قسم الشحن، قسم الفوترة، قسم المحاسبة،

-كل موظف داخل المؤسسة يكون مسؤول اتجاه العمل الذي يقوم به؛

-يتم داخل المؤسسة تسجيل العمليات بين حدوثها؛

-تعتمد المؤسسة على نظام الاعلام الآلي بشكل يسمح لها بالسرعة في معالجة البيانات وامكانية الرجوع اليها بسيط.

ج- المخزونات:

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل يوجد في المخازن تحت مسؤولية أمين خاص؟	X		
02	هل يقوم أمين المخزن بإعلام قسم الحسابات بالمدخلات والمخرجات بموجب تقارير استلام وتقارير صرف؟	X		
03	هل تصرف المواد بالمخازن بناء على أوامر صرف كتابية؟	X		
04	هل تتبع المؤسسة نظام الجرد المستمر بالنسبة للمواد والبضائع تحت التشغيل والتامة الصنع؟	X		
05	هل ماسكوا سجلات المخازن موظفون مستقلون عن أمناء المخازن؟	X		
06	هل يجري جرد فعلي دوريا لمطابقة الموجود الفعلي بالمخازن مع الأرصدة الدفترية بحيث يشمل جميع أنواع	X		

	البضائع مرة على الأقل كل سنة؟			
07	هل يقوم بالجرد الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المخازن؟	X		
08	هل يشمل نظام المخازن على اعداد تقارير دورية تقدم لرئيس المصلحة التجارية؟	X		
09	هل هناك رقابة محاسبية دقيقة على البضاعة في المخازن؟	X		
10	هل اختصاصات ومسؤوليات أمين المخازن محددة بوضوح في التنظيم الداخلي للمؤسسة؟	X		
11	هل تخزن المنتجات في مكان واحد حسب نوعها؟		X	
12	هل يقضي التنظيم الإداري للمؤسسة باستقلال أمناء المخازن عن قسم المشتريات وقسم المبيعات؟	X		
13	هل توجد حسابات لكل صنف من المواد بقسم الحسابات؟	X		
14	هل تعرض الفروق ان وجدت من الجرد الفعلي والدفاتر على شخص مسؤول لاعتمادها وتسويتها؟	X		
15	هل يجري تقسيم وتسعير السلع بالمخازن من قبل لجنة مستقلة ومؤهلة؟	X		

الجدول رقم (2-5): قائمة أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمخزونات

المصدر: من اعداد الطالبتين

تحليل جدول المخزونات:

من خلال قائمة الأسئلة التي تم الإجابة عليها من طرف عمال مصلحة المخزونات بمؤسسة كهريف تبين أن هناك نظام متبع وهذا واضح فيما يلي :

- تكون المخازن تحت مسؤولية أمين خاص فينظم العمليات بإعلامه قسم الحسابات بالمدخلات والمخرجات وذلك بموجب تقارير للاستلام والصرف .
- الجرد الفعلي يقوم به موظفون مستقلون عن أمناء المخازن كما يجري دوريا لمطابقة الموجود الفعلي بالمخازن مع الأرصدة الدفترية بحيث يشمل جميع أنواع البضائع مرة على الأقل كل سنة .
- هناك رقابة محاسبية على البضاعة ولا يكون تخزينها في مكان واحد بل تخزن على حسب نوعها.
- مصلحة المخزونات منظمة ومقسمة على العمال، فكل عامل بالشركة له وظيفته ومهمته الخاصة.

د- المقبوضات النقدية :

الجدول رقم (2-5): قائمة أسئلة المقابلة نظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمقبوضات النقدية.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل تتم مراجعة لمبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة؟	X		
02	هل تجري مقارنة بنكية بين المقبوضات المدونة في اليومية والكشف البنكي؟	X		
03	هل دفتر المقبوضات موجود ومراقب؟	X		
04	هل يجري جرد محاسبي للمقبوضات؟	X		
05	هل تجري مراجعة بين المقبوضات وديون العملاء؟	X		
06	هل هناك رقابة على أوراق القبض؟	X		
07	هل تجري مقارنة بينها وبين جدول المقبوضات؟	X		
08	هل يوجد دفتر إيصالات القبض؟	X		
09	هل هو مطابق للمقبوضات الفعلية؟	X		
10	هل بوجود جرد مفاجئ للخزينة؟	X		
11	هل يتم اشعار الزبائن المتأخرين عن الدفع؟	X		
12	هل تتم مراجعة مؤونة العملاء المشكوك فيهم؟	X		
13	هل كل الشيكات المقبوضة مسجلة في دفتر الخزينة؟	X		
14	هل توجد رقابة على المقبوضات بالعملة الصعبة ومقارنتها بسعر الصرف؟		X	غير موجودة

المصدر: من اعداد الطالبتين

تحليل جدول المقبوضات النقدية :

هناك نظام رقابة فعال على المقبوضات النقدية وظهر ذلك من خلال:

-المقارنة البنكية بين المقبوضات المدونة في اليومية مع مراجعة دفتر المقبوضات، و اجراء الجرد المحاسبي .

-وجود رقابة على أوراق القبض والمقارنة بينها وبين جدول المقبوضات، مع وجود دفتر ايصالات القبض يكون مطابق للمقبوضات الفعلية .

-الزبائن المتأخرين عن الدفع يتم اشعارهم، مع مراجعة مؤونة العملاء المشكوك فيهم .

-تسجل في دفتر الخزينة كل الشيكات المقبوضة.

ه- المدفوعات النقدية :

الجدول رقم (2-6): قائمة اسئلة المقابلة نظام الرقابة الداخلية والمتعلقة بالمدفوعات النقدية.

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل توجد مراقبة للمبالغ المدفوعة مع مبالغ الفواتير؟	X		
02	هل توجد مراقبة لقيود التسجيل المحاسبي للمدفوعات؟	X		
03	هل توجد رقابة على الأرصدة الدائنة للعملاء؟	X		
04	هل توجد رقابة على وسائل السداد (شيكات) من حيث المبلغ والإمضاء؟	X		
05	هل توجد مقارنة بنكية؟	X		
06	هل هناك مراجعة لمجاميع المدفوعات في دفتر الاستناد وميزان المراجعة؟	X		
07	هل يوجد جرد مفاجئ للخزينة؟	X		
08	هل تعالج الفروقات؟	X		
09	هل يتم مراقبة معدلات الصرف للمدفوعات بالعملة الصعبة؟		X	
10	هل توجد مراجعة للقيود المحاسبية للمدفوعات؟	X		

11	هل تراقب الإمضاءات على الشيكات؟	X		
12	هل تجرى مقارنة بين تواريخ الدفع وتواريخ الكشف البنكي؟	X		
13	هل دفتر الشيكات مراقب ومحفوظ؟	X		
14	هل تراقب الشيكات الملغاة؟	X		
15	هل تجرى عملية التسوية لها؟	X		

المصدر: من اعداد الطالبتين

تحليل جدول المدفوعات النقدية:

من خلال قائمة الأسئلة لاحظنا ما يلي:

-وجود رقابة على المدفوعات النقدية وتسجيلها محاسبيا، وعلى الشيكات من حيث المبلغ و الامضاء.

-الرقابة على الأرصدة الدائنة للعملاء، والمقارنة البنكية ولا تراقب معدلات الصرف للمدفوعات بالعملة الصعبة.

-هناك مراجعة لمجاميع المدفوعات في دفتر الأستاذ وميزان المراجعة، والقيود المحاسبية التابعة له

-وجود جرد مفاجئ للخزينة ومعالجة الفروقات.

و–الرواتب والأجور:

الجدول رقم (2–6):أسئلة اقابلة نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالرواتب و الأجور

من اعداد الطالبتين

الرقم	الأسئلة	الجواب		الملاحظات
		نعم	لا	
01	هل يوجد نظام آلي لإعداد الأجور؟	X		
02	هل توجد بطاقة متابعة للحضور اليومي؟	X		
03	هل توجد مراجعة لطريقة إعداد الأجور؟	X		
04	هل هناك مقارنة بين الكشوفات المنجزة وعدد العمال بالشركة؟	X		
05	هل هناك رقابة على ساعات العمل ببطاقة التنقيط وكشف الأجور؟	X		
06	هل يتم تحيين نظام الأجور وفق للتغيرات؟		X	
07	هل هناك مراجعة لمجاميع دفتر الأجور؟	X		
08	هل هناك مطابقة بين دفتر الأجور والمدفوعات؟	X		
09	هل هناك رقابة على السلفيات للعمال؟	X		
10	هل هي مراقبة في كشف الأجور؟	X		
11	هل هناك مقارنة بين كشف الأجور ودفتر الأجور؟	X		
12	هل هناك مقارنة لدفتر الأجور وحسابات مصاريف المستخدمين؟	X		
13	هل توجد مراجعة محاسبية وبيانية للرواتب والأجور؟	X		
14	هل نظام إعداد الأجور فعال؟	X		
15	هل توجد رقابة على غلق حساب السلفيات للعمال؟	X		
16	هل توجد رقابة على إجراءات التسجيل المحاسبي؟	X		

المطلب الثالث: دراسة ومناقشة نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

من خلال هذا المطلب سوف يتم تحليل النتائج المتحصلة عليها من الدراسة والمعطيات المتواجدة باستخدامنا لقوائم الأسئلة لنظام الرقابة الداخلية لمختلف وظائف المؤسسة من الشراء إلى التخزين وصولا إلى البيع وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية و الاجور وجدنا المؤسسة تقوم على ما يلي:

الفرع الأول : تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لمبيعات

تعتمد سياسة المبيعات في المؤسسات الاقتصادية على أسلوب البيع، فيقتصر تعاملها على عدد محدود من العملاء، طلبيات وتمنحهم فترة سداد معينة، ومع هذا تكون هناك مبيعات آجلة لذلك يتعين وضع نظام سليم لمراقبة هذه المبيعات، وخصوصا وأن تكون هناك تداخل بين المدينين وحساب الخصم المسموح به والمبيعات .

1- **استلام طلبات العملاء:** وقد يتم الطلب شفويا أو عن طريق المراسلات أو بواسطة مندوبي المؤسسة، فيتعين اعداد نموذج طلب شراء يحمل أرقاما مسلسلة لمعرفة أسبقية الطلب ، ويوقع هذا الطلب من طرف محاسب شركة كهريف .

يحتوي طلب الشراء على معلومات دقيقة وشاملة لاسم العميل وعنوانه والبضاعة المطلوبة وكمياتها ومواصفاتها.

2- **ارسال طلب الشراء :** وذلك لمراجعته من حيث البيانات التي تحتوي على الكميات المطلوبة و الاسعار والخصم المقرر منحه وفترة الائتمان، ومصاريف الشحن ، ومختلف الشروط الأخرى التي تضعها شركة كهريف، ثم يتم ارساله الى قسم الائتمان لجمع المعلومات الخاصة بالعميل أو إدارة الحسابات للتحقق من انتظام العميل في معاملاته السابقة .

- بما أن عملية البيع بالأجل تعتمد على الائتمان ، فيتعين أخذ موافقة الشخص الذي له حق الائتمان وكذا تحديد شروطه .

3- **تسجل طلبات الشراء في السجل الخاص :** ويكون بانتظام حسب أرقام تسلسل طلبات الشراء، في حالة عدم الموافقة على طلب الشراء تقوم بإبلاغ العميل مع ارسال الطلب الى إدارة المخازن أو

المصنع، مع ارسال نسخة منه الى إدارة المبيعات لاستخدامها في اعداد فاتورة البيع ، أما في حالة ما إذا كانت الطلبات جاهزة لإرسالها الى المخازن فترسل نسخة أخرى من طلب الشراء الى قسم الشحن وهناك يتم اعداد الطلبيات المطلوبة كما ومقرر في طلب الشراء .

4- **اصدار أمر خروج البضاعة :** يتم اصدار أمر خروج للبضاعة من قبل إدارة المخازن أو المصنع، حيث تبين فيه كمية الطلبية ورقم طلب الشراء واسم العميل وعنوانه .

5- **اعداد الفواتير:** يتم إعداد فواتير البيع استنادا على طلب الشراء المرسل من قبل إدارة المخازن أو المصنع أو قسم الشحن مع نسخة من أمر الخروج إلى قسم المبيعات ، وبالتالي خروج الطلبية من الشركة .

- يتم إعداد فاتورة البيع من أصل وعدد من النسخ يتناسب مع احتياجات الادارة وذلك من طرف قسم المبيعات، على أن تأخذ الفواتير أرقاما مسلسلة ، وتراجع من قبل محافظ الحسابات ليتحقق من نوع الطلبية المرسلة وكمياتها وسعرها والخصم المسموح به وشروط البيع الأخرى .

6- **تسجل فواتير البيع في يومية المبيعات :** التي تحتوي على اسم العميل ورقم الفاتورة وقيمتها الإجمالية والخصم الممنوح للعميل وصافي القيمة، وقد تحتوي كذلك على خانات تحليلية على حسب نوع الطلبية أو مناطق العملاء أو أي تحليلات أخرى ضرورية .

7- **الترحيل:** بعد انهاء دفتر يومية المبيعات الآجلة، ترحل في دفاتر إجمالي مراقبة العملاء ، مع ترحيل مديونية كل عميل إلى دفتر الأستاذ الفرعي للعملاء .

8- **المطابقات والتسجيل :** يقوم المراجع الداخلي بالمطابقات دوريا بين إجمالي مراقبة العملاء في دفتر الأستاذ العام وبين مجموع أرصدة الأستاذ الفرعي للعملاء ، ثم يقوم بالتسجيل في الدفاتر تحقيقا للرقابة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمشتريات والمخزونات

من خلال أسئلة القوائم لنظام الرقابة الداخلية للمشتريات والمخزونات توصلنا الى نقاط قوة ونقاط ضعف.

1/ نقاط القوة نظام الرقابة الداخلية:

- وجود تنظيم محكم لعمليات الشراء والتخزين في المؤسسة؛
- استقلال قسم الشراء عن قسم الحسابات، وارتكاز صلاحيات توقيع على يد المسؤولين في المؤسسة؛
- تأمين التدفق المنتظم للمواد داخل المؤسسة من طرف مجلس الإدارة؛
- الحصول على السلع والخدمات بالكمية والجودة المتفق عليها مع المورد؛
- الاستعمال الإيجابي لأنظمة الاعلام الآلي في تحسين مختلف العمليات؛
- وجود ترتيب وبرمجة لطلبيات الزبائن بكسب ثقتهم وتجنب التأخير في استلام طلبياتهم؛
- متابعة الزبائن الذين لم يسددوا المبالغ المحصلة عليهم واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية؛
- التسجيل المحاسبي من طرف المحاسب لا يتم الا بتوفر الوثائق الثبوتية التي يتلقاها من الأقسام المعنية بوظيفة الشراء والتخزين؛
- الوقاية من حالات نفاذ المخزون؛ من خلال المتابعة في كل لحظة على مستويات المخزون؛
- تحضير و اعداد وسائل المحافظة على المخزون.

2/ نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية:

- قد يكون المخزون في عدة أماكن مختلفة مما يؤدي الى صعوبة الرقابة الفعلية؛
- عدم استعمال الترقيم المتسلسل، وألوان المتباينة للوثائق في عمليتي الشراء والبيع وعدم توفرها على كافة المعلومات الضرورية؛

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمقبوضات والمدفوعات

من خلال أسئلة القوائم لنظام الرقابة الداخلية للمقبوضات والمدفوعات توصلنا الى نقاط قوة ونقاط ضعف.

1/ نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية:

- وجود مراقبة للمبالغ المدفوعة مع مبالغ الفواتير تساعد على اكتشاف الأخطاء و التلاعبات التي تقع؛

- وجود مراقبة لقيود التسجيل المحاسبي للمدفوعات تساعد على التأكد من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛
- وجود مطابقة لمبالغ فواتير البيع مع المبالغ المقبوضة يساهم في تقليل الأخطاء؛
- وجود دفتر للمقبوضات ومراقب؛
- وجود ايصالات القبض يساعد على مطابقة المقبوضات الفعلية مع المسجلة محاسبيا؛
- وجود رقابة على وسائل السداد (شيكات) من حيث المبلغ و الامضاء.

2/ نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية:

- القام بإجراءات الجرد وإعداد ملف الجرد للخزينة معدة وموقعة من طرف نفس الشخص وهو رئيس مصلحة الخزينة لوحده؛
- كشف المقاربة البنكية معد وموقع من قبل نفس الطرف؛
- عدم إجراء عملية المطابقة للمقبوضات بالعملة الصعبة وسعر صرفها عند تاريخ التحصيل؛
- المقاربة البنكية ودفتر المبيعات للعملاء يجري إعدادها من طرف نفس الشخص وموقع من طرفه في غياب رقابة لاحقة أو ازدواجية عمل المقاربة البنكية؛
- غياب المتابعة الدورية لتحصيل ديون العملاء تحت طائلة الإفلاس؛

الفرع الثالث: تحليل نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للرواتب والأجور

من خلال أسئلة المقابلة لنظام الرقابة الداخلية تحصلنا على النقاط التالية :

1/ نقاط قوة نظام الرقابة الداخلية :

- نظام التحفيز للعمال عن طريق تطبيق نظام العلاوة الفردية والجماعية مع وجود قسم للشؤون الاجتماعية؛
- وجود نقابة عمال الشركة مما يجعلها تسهر على حقوق العمال؛
- استخدام ساعات الضبط بالشركة لإثبات ساعات العمل الفعلية؛

2/ نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية:

- عدم استلام كشف الأجور الشهرية والإمضاء عليها من طرف العمال مما قد يسبب حالة من حالات عدم الرضا خاصة جانب العلاوات المتغيرة؛
- عدم تحسين كشف الأجور بالتنسيق مع الترقيات الجديدة؛
- دفتر العطل السنوية يحمل عطل لسنوات ماضية لبعض العمال؛

خلاصة الفصل

يتمثل نشاط مؤسسة أشغال الكهرباء بتقرت بتوزيع الكهرباء وإيصالها الى الزبائن عن طريق مد شبكة الكهرباء وانجاز التحسينات والتوسعات المختلفة، مما يستدعي التصرف في مبالغ كبيرة تصرف على هذه التحسينات وبما أن المؤسسة لا تستطيع القيام بكل هذه الأعمال فيسند تنفيذها إلى مقاولين خواص يقومون بعملية الإنجاز لصالح المديرية، وهذا يتطلب وجود نظام رقابة داخلي فعال لمراقبة وفحص جميع العمليات من ساعة منح الصفقة للمورد أو المناول إلى غاية السداد النهائي لمستحقاته.

وإن وجود نظام رقابة داخلية سليم للشركة ضرورة حتمية لحماية أصولها و أموالها، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرفها، ومن خلال قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية في شركة الأشغال والكهرباء "كهريف" قمنا بمحاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية لدورة المشتريات.

الخـــــــــــــــاتمة

الخاتمة:

إن موضوع نظام الرقابة الداخلية من المواضيع التي نالت اهتماما من الباحثين والمهنيين في مجال الحاسبة والتدقيق وهدا من خلال التطور السريع على مستوى الوظائف خول له مكانة هامة وحاجة المؤسسات إليه لتأكد من أن قوائمها المالية تعكس الصورة الصادقة للمركز المالي.

ومن خلال من دراستنا لدور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية مع الدراسة النظرية والتطبيقية على مؤسسة شركة الأشغال والكهرباء كهريف بولاية تقرت،لاحضنا أن لنظام الرقابة الداخلية أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية من خلال المساهمة في خلق قرارات رشيدة وزيادة موثوقية البيانات المالية والمحاسبية في القوائم المالية .

وكانت الدراسة التطبيقية كجزء مكمل للدراسة النظرية المتمثلة في الدراسة الميدانية في مؤسسة كهريف وبعد تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية، تبين أن هذا الأخير له دور هام في تعزيز الثقة في القوائم المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:يشمل نظام الرقابة الداخلية على خطة تنظيمية تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة ،وذالك بإنشاء مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة و التي تخص الجوانب الإدارية و التنظيمية والعمل المحاسبي والإجراءات العامة وذلك لضمان السير الحسن للعمل في المؤسسة و التقيد بالسياسات الموضوعة، وهدا ما يؤكد صحة الفرضية

الفرضية الثانية: يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في تعزيز الثقة في القوائم المالية في شركة الأشغال والكهرباء كهريف من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل اكتشاف نقاط القوة و تعزيزها واكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها باقتراح توصيات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة:الطرق والأساليب التي تتبعها مؤسسة كهريف هي الطرق التقليدية ،قد تم تأكيد هده الفرضية حيث أن الرقابة الداخلية عبارة عن نظام ومجموعة إجراءات تتم على مستوى كل مصالح المؤسسة وبالتالي فإن الطرق والأساليب المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية هي الطرق التقليدية المتمثلة على شكل أسئلة المقابلة وقوائم الاستقصاء.

نتائج الدراسة:

النتائج النظرية

- ان الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها المالية والإدارية وضمان استقرارها، اذن فهو ضرورة حتمية في جميع المؤسسات.
- كلما كان نظام الرقابة الداخلية سليم وفعال كلما قل احتمال وقوع الغش والتزوير والتلاعب.
- يكمن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية في ضمان صحة البيانات و المعلومات، التي سيعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها.
- هناك علاقة وطيدة بين نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية.

النتائج التطبيقية

- ان استعمال أسلوب المقابلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية لا يؤدي الى فهم حقيقي للإجراءات، كما أن هذه الجداول لا تبين أهم المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الداخلية، وهذا راجع للإجابات المتحصل عليها (بنعم أو لا) دون ذكر سبب عدم تطبيق بعض الإجراءات والتي تعبر في مجملها عن ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- من اطلاعنا على واقع نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، وبعد قيامنا بطرح قائمة من الاسئلة فيما يخص دورة المبيعات و المقبوضات، لاحظنا أن هناك نظام رقابة جيد وفعال وظهر ذلك من خلال مصلحة المبيعات والمشتريات وتقسيم الأعمال حسب المصالح و تنظيمها، وتسجيل العمليات فور حدوثها.
- تحديد واضح للاختصار داخل المؤسسة وذلك في إطار سياستها، فمن خلال هيكلها التنظيمي تحدد اختصاصات كل مديرية عن المديريات الموجودة بالمؤسسة.
- تعتمد المؤسسة على نظام الاعلام الآلي بشكل يسمح لها بالسرعة في معالجة البيانات وإمكانية الرجوع اليها بسرعة.

- مصلحة الرواتب والأجور تتمتع بنظام رقابة جيد من خلال اعداد الكشوف ورواتب الموظفين الشهرية والاستقطاعات واجبة الدفع وكذا اتخاذ اجراءات تحويل رواتب الموظفين الى البنوك مع الحصول على حوافز بقدر جهد الاداء للأشخاص ذوي كفاءة عالية.

التوصيات

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- ضرورة تطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية بهدف حماية أصول المؤسسة.
- على المؤسسة الاقتصادية مسايرة التغيرات العالمية وكل جديد في الرقابة الداخلية.
- ضرورة تعيين محاسب ذو خبرة وكفاءة عالية وتفعيل نظام الرقابة الداخلية للحصول على صورة صادقة للقوائم المالية.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

المذكرات:

1- إبراهيم يرقي و محمد سعيدي، أثر تقويم المراجع الخارجي لأدلة الإثبات على جودة القوائم المالية، مذكرة ماجستير جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، 2015/2014.

2- بلعيد وردة، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة مسيلة، 2014.

3- سليم كاتب، مذكرة ماستر، 2019، بعنوان مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الثقة في نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية.

4- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

5- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات ألاقتصادية ،مذكرة ماجستير،جامعة 20أوت1955بسكرة ،كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، 2007.

6- غوالي محمد بشير، دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة (حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بورقلة)، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر،2004/2003.

7- فائز زهدي الشلتوي، القوائم المالية كأداة الإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماجيستير.

8- كريم قوبة، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الأداء الرقابي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011.

المقالات:

1- ثامر محمد مهدي، أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد4، العراق، 2010.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادر بتاريخ 11 يوليو 2010.

3- علي حسين الدوغجي، ايمان مؤيد الخير وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد 70، العراق

4- مسعود كسكس،وآخرون ،تأثير نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مجلة إضافات إقتصادية جامعة غرداية الجزائر،المجلد03،العدد02،2019 .

الملتقيات:

1- أحمد مخلوف، دور معايير الابلاغ المالي في توحيد المحاسبي العالمي وإيجاد لغة المحاسبة مشتركة، مداخلة، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة دحلب البليدة، يومي 13-15 اكتوبر 2009.

2- سعد بوراوي ،الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري ،مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري ،مداخلة ،الملتقى الدولي حول حسب النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "تجارب تطبيقات وأفاق "،المركز الجامعي بالوادي ،يومي 17 /18 جانفي 2010.

3- صالح مرزاقة، القوائم المالية حسب المعايير المالية الاسلامية، مداخلة، الملتقى الدولي الاول حول الاقتصاد الإسلامي" الواقع..... ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ.

4- علي عزوز ،محمد متلوي ،متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي ،المداخلة ،الملتقى الدولي حسب النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية "تجارب تطبيقات وأفاق "،المركز الجامعي بالوادي ،يومي 17 18 جانفي 2010.

5- فضالي الياس، عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة، الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي 2010.

6- هواري السويسي ،بدر الزمان خمقاني ،نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ،مداخلة ،الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،يومي 29 30 نوفمبر 2011.

الكتب:

1- أحمد حلمي جمعة ،مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولي للتدقيق ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأردن ،2015.

2- ادريس عبد السلام شتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الكتب الوطنية، الطبعة الخامسة، بنغازي، ليبيا، 2008.

3- جبريل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، محاسبة التكاليف المعيارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

4- جميل أحمد توفيق، مبادئ الادارة بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،مصر،2004.

5- خالد الأمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،1998.

6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية –، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2004.

7- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق لمعايير التدقيق الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

8- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر،2009.

9- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة ،شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية العربية ،الجزء 2،الرقابة الداخلية- أدلة الإثبات- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2004.

10- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، كلية العلوم عين الشمس، الاسكندرية،2006.

11- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته:(2014)، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

12- عمر سعيد وآخرون مبادئ الإدارة الحديثة ،مكتبة دار الثقافة ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن ،2003.

13- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة – الناحية النظرية – دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2009.

14- غسان فلاح مطارنة،مؤيد راضي خنفر،تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي" ،ط3 ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن ،2011.

15- كمال الدين الدهراوي ،تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ،المكتب الجامعي الحديث ،دار وائل للنشر ،الاسكندرية ،مصر ،2006.

16- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006.

17- محمد السيد سرايا وآخرون: (2014)، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

18- محمد عباس بدوي ،القوائم المالية ،دار الهناء للتجليد الفني ،الاسكندرية ،2009.

19- محمد عبد الفتاح صحن، فتحي رزق السوفيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية سنة 2004.

20- مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان،2010.

21- مصطفى طويل ،النظام المحاسبي الجزائري الجديد scf،دار الحديث للكتاب للطباعة والتوزيع ،الجزائر ،2010.

22- مؤيد راضي خنفر ،تحيل القوائم المالية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع.

المقابلات:

1. بوعيش رضوان، مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية، واقع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، المؤسسة الوطنية لأشغال الكهرباء، 30 أفريل 2023، (مقابلة شخصية).
2. كروط عبد السلام، مصلحة المحاسبة، القوائم المالية،المؤسسة الوطنية لأشغال الكهرباء،7 ماي 2023، (مقابلة شخصية).
3. لعمودي محمد الطاهر، مصلحة المحاسبة، فعالية نظام الرقابة الداخلية، المؤسسة الوطنية شغال الكهرباء، 13 ماي 2023، (مقابلة شخصية).

المراجع بالفرنسية:

1-jacques Renard, théorie et pratique de l'audit internet, group Eyrolles ,7eme Edition, paris, France, 2010.

2-donald E,Kieso jerry,j Weygand terry,D Intermediate Assounting,2nd Edition Rublisher,John wiley a sons, new york, USA,2007.

3-Mhamed Hamzaoui, ourdit gestion des risque d'entreprise et control interne, village mondial , 1er reddition ,France , 2006.

4-https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77663.

5-Internal Controls in Jordanian Banks and Compliance ، Hossam Haddad Risk, Research Journal Of Finance and Accounting, No.24,2016, Faculty of Economic and Business, Unive0rsity of Debrecen.

الملاحق

الملحق (2-1)

KAHRIF

MANUEL DE MANAGEMENT
DE LA QUALITE

M.M.Q.01	
INDICE	C
DATE	02.05.2017
PAGE	9/ 78

IMPLANTATION GEOGRAPHIQUE DU SIEGE SOCIAL ET DES DIRECTIONS REGIONALES DE LA SOCIETE

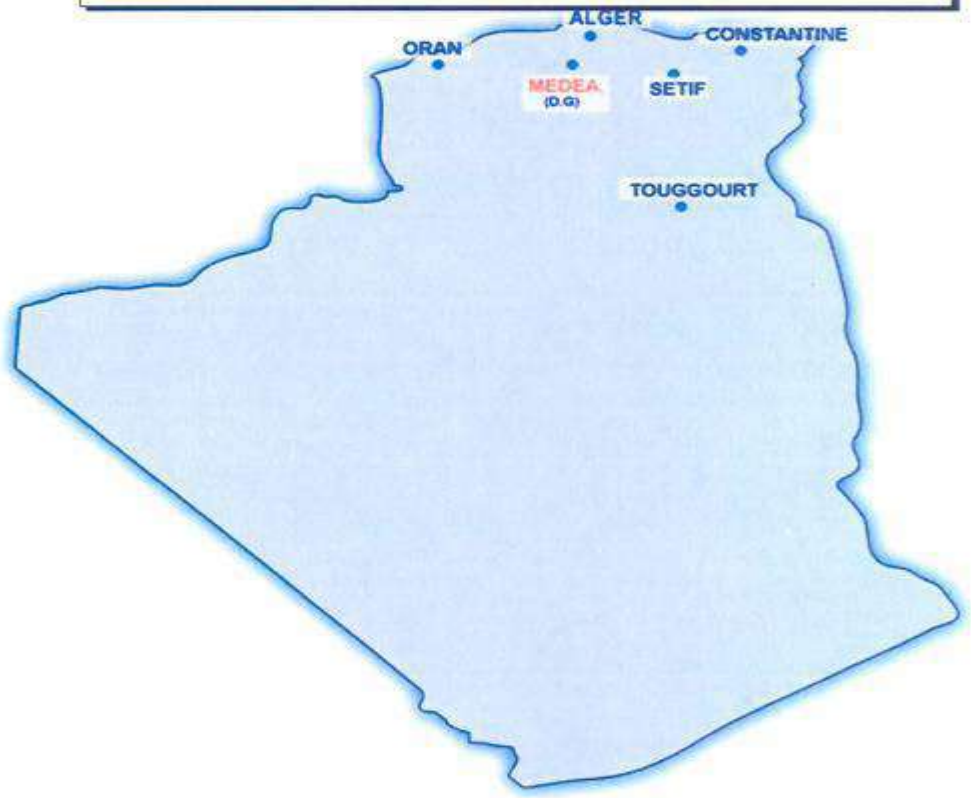

REPRODUCTION INTERDITE

الملحق (2-2)

FAX NO. :0825790288 — DTC — 27 Apr. 2021 — P1

KAHRIF

شركة أشغال الكهربة

Société de Travaux d'Electrification

SPA Au Capital Social de : 1.000 000 000 DA
Siège Social : Villa NOUR AIN D'HAB MEDEA 26001 ALGERIE
Tél : (213) 25 79 21 57 Fax : (213) 25 79 21 14
Société du Groupe SONELGAZ

DIRECTION TECHNICO-COMMERCIALE
Dpt commercial
N° : 415/DTC/dCO/2021

MEDEA, Le : 25 AVR. 2021

Facturation

KAHRIF DIRECTION REGIONALE SUD-EST COURRIER ARRIVEE DTC DATE 24/04/21 N° 80

BORDEREAU D'ENVOI A :

CEEG/KDL.P

DRRE - TOUGGOURT Courrier Arrivé DATE 27/04/21 N° 453 DEST

DESIGNATION	Qté	Observation
Nous vous transmettons ci-joint les factures suivantes : Facture N°017a/21HT12/P du 18/04/2021 SIT N°16 de l'affaire : • Réalisation des travaux de montage, essais et mise en service de l'ouvrage suivant : Poste Extérieur 60/30 KV KISSRANE 2x40 MVA. PV N°01 des travaux réalisés du 25/11/2021 ORIGINALE Facture N°018/21/HT12/P du 18/04/2021 SIT N°17 de l'affaire : • Réalisation des travaux de montage, essais et mise en service de l'ouvrage suivant : Poste Extérieur 60/30 KISSRANE 2X40 MVA PV des travaux Réalises du 07/04/2021.ORIGINALE Facture N°017/2/21/HT12/P du 06/04/2021 SIT N°14 de l'affaire • Réalisation des travaux de montage, essais et mise en service de l'ouvrage suivant : Poste Extérieur 60/30 KISSRANE 2x40 MVA PV des essais mise en service du 22/03/2021 ORIGINALE		Pour Payement

CEEG - KDL 26 AVR. 2021 Arrivée le

LE CHEF DEPARTEMENT-COMMERCIAL

KAHRIF Direction Technico Commerciale

afaq ISO 9001 Bureau

R.C : Médéa : 99 B 0342141 **Matricule Fiscal** 098.226.010.01.5446
CCP:1620184 **Compte Bancaire** 851.300.300.504 / 86 BNA
SITE WEB: www.kahrif.dz

الملحق (2-3)

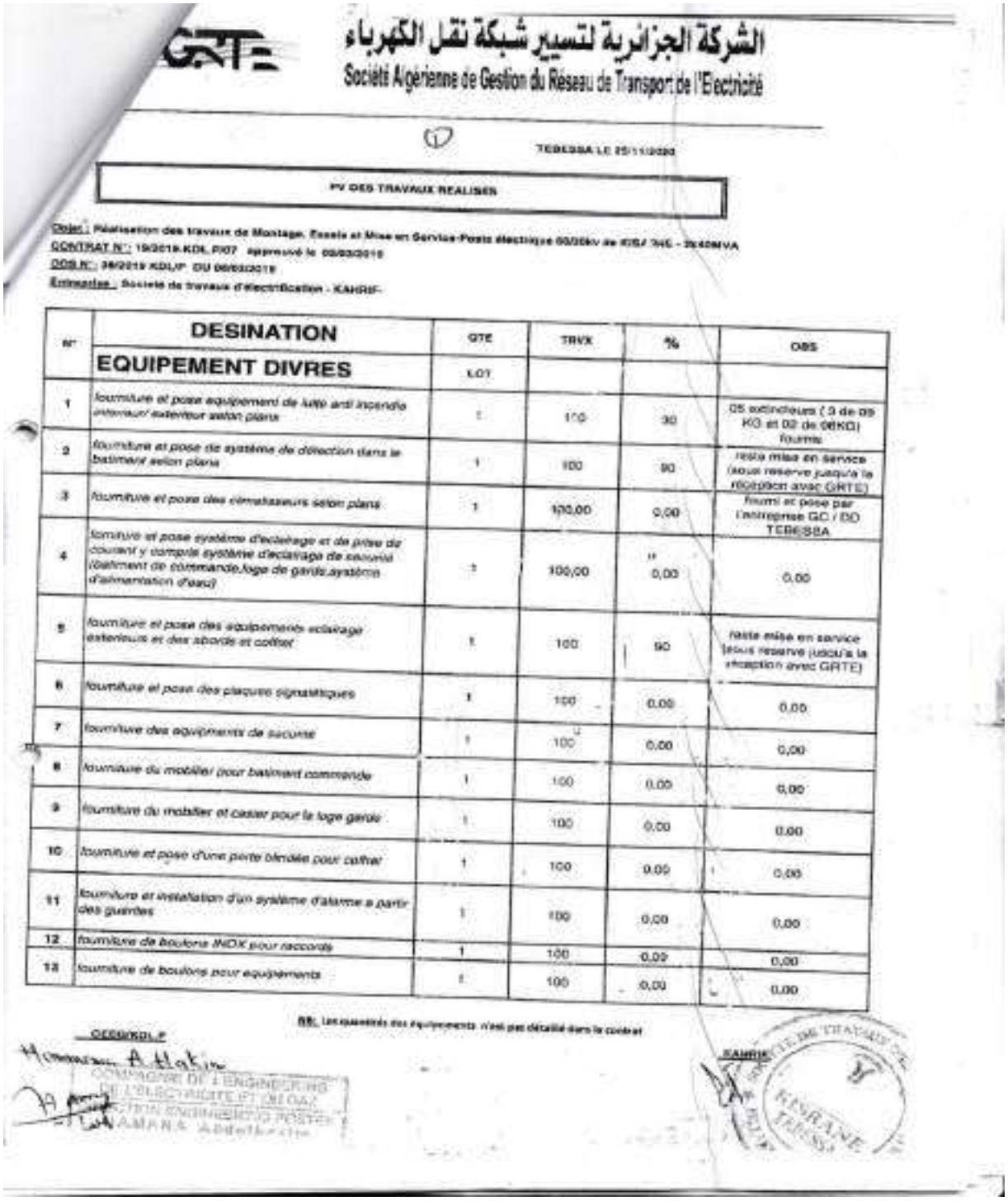

الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء
Société Algérienne de Gestion du Réseau de Transport de l'Electricité

TEBESSA LE 25/11/2020

PV DES TRAVAUX REALISES

Objet : Réalisation des travaux de Montage, Essais et Mise en Service-Poste électrique 60/30kv de KSJ 2x40 - 2x40MVA
CONTRAT N°: 19/2019-KDL P/07 approuvé le 08/03/2019
DOS N°: 39/2019 KDL/P DU 08/03/2019
Entreprise : Société de travaux d'électrification - KAHRIF-

N°	DESINATION	QTE	TRVX	%	OBS
	EQUIPEMENT DIVRES	LOT			
1	fourniture et pose equipement de lutte anti incendie intérieur/ extérieur selon plans	1	100	30	05 extincteurs (3 de 09 KG et 02 de 06KG) fourni
2	fourniture et pose de système de détection dans le batiment selon plans	1	100	90	reste mise en service (sous reserve jusqu'a la réception avec GRTE)
3	fourniture et pose des climatiseurs selon plans	1	100,00	0,00	fourni et posé par l'entreprise GC / DO TEBESSA
4	fourniture et pose système d'eclairage et de prise de courant y compris système d'eclairage de secouru (batiment de commande,loge de garde,système d'alimentation d'eau)	1	100,00	0,00	0,00
5	fourniture et pose des equipements eclairage extérieurs et des abords et coffret	1	100	90	reste mise en service (sous reserve (jusqu'a la réception avec GRTE)
6	fourniture et pose des plaques signalétiques	1	100	0,00	0,00
7	fourniture des equipements de securité	1	100	0,00	0,00
8	fourniture du mobilier pour batiment commande	1	100	0,00	0,00
9	fourniture du mobilier et casier pour le loge garde	1	100	0,00	0,00
10	fourniture et pose d'une porte blindée pour coffret	1	100	0,00	0,00
11	fourniture et installation d'un système d'alarme a partir des guerites	1	100	0,00	0,00
12	fourniture de boulons INOX pour raccords	1	100	0,00	0,00
13	fourniture de boulons pour equipements	1	100	0,00	0,00

NB: Les quantités des équipements n'est pas détaillé dans le contrat

CEGELKDL/P

KAHRIF

الملحق(2-4)

Société de Travaux d'Electrification

EPA Au Capital Social de: 1.000.000.000 DA
Siège Social: AIN D'HAB MEDEA 26001 ALGERIE
Tél:213 25 57 68 53 Fax:213 25 57 80 68
Filiale du Groupe SONELGAZ

AHRIF

كهريف

DIRECTION REGIONALE SUD EST TOUGGOURT

COPIE

DOIT:
GRTE Spa Société Algerienne de Gestion du Réseau de Transport
RN° 38, Cité de Constantine
Alger

TOUGGOURT le 18/06/2021

FACTURE N°0178/21/HT12/P

CONTRAT N° 19/2019-KDL/P/07 DU 05/03/2019

O.D.S N° 38/2019-KDL/P DU 07/03/2019

SITUATION N°16

REALISATION DES TRAVAUX DE MONTAGE,ESSAIS ET MISE EN SERVICE DE L'OUVRAGE SUIVANTE : POSTE EXTERIEUR 60/30 KV KISRANE-2X40 MVA

SELON PV DES TRAVAUX REALISES DU (25/11/2020)

N°	DÉSIGNATION	Unité	Qte en %	PU	MONTANT EN DA
	EQUIPEMENT DIVERS				
	Pouraiture et pose Equipement de lutte anti incendie intérieur/extérieur selon plans	%	30%	4 300 000,00	1 290 000,00
	Fourniture et pose de système de détection incendie dans le batiment selon plans	%	90%	2 500 000,00	2 250 000,00
	Fourniture et pose des équipements éclirage extérieurs et des abords et coffret	%	90%	1 350 000,00	1 215 000,00
	TOTAL EN HT				**4 755 000,00**
	A DEDUIRE				
	Quote part avance forfitaire 12,5%				594 375,00
	Retenue de garantie 10%				475 500,00
	TOTAL EN HT				3 685 125,00
	NET A PAYER EN HT				**3 685 125,00**

Arrêtée la présente facture à la somme de : (3 685 125,00 DA) Trois millions six cent quatre-vingt cinq mille cent vingt cinq Dinars en HT

MODE DE PAIEMENT :
Virement au Compte Bancaire BNA Agence de MEDEA
Compte N° : 001 26001 0300 300 504/86

REGISTREE
TYP DE PIECE VFP
PERIODE 04/21
N° DE PIECE 1002
VISA

Le Directeur Régional

قنفود محمد

الملحق (2-5)

Société de Travaux d'Electrification
CENTRE COMPTABLE : DRSE TOUGGOURT - P
EXERCICE : 2021

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce : 01781804 SIT16 REAL TRX MONT POSTE EXTERIEUR 60/30 KV KSRANE 2X40 MVA
N° Pièce : 0009100 — Typepièce : VTE - Ventes
Période : Avril — Date validation : 05/05/2021
Référence : 0178/21/HT12/P — Date référence : 18/04/2021
Client : GRTE ALGER [GRTE ALGER]

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
411810302						3 695 135,00	0,00
41182353						475 500,00	0,00
4184302						584 375,00	0,00
764055						0,00	4 755 000,00
					TOTAL	4 755 000,00	4 755 000,00

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
764055	82	9812P3018				0,00	4 755 000,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
H.BELLOUL			

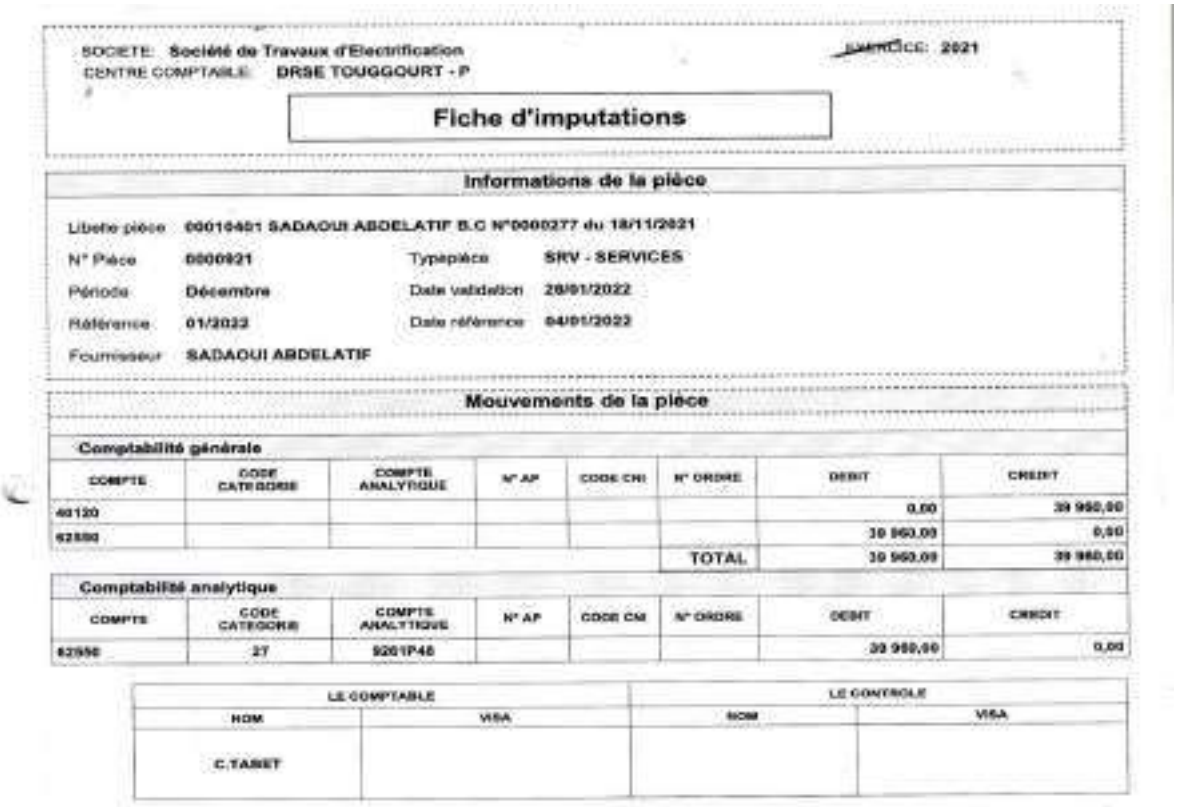

SOCIETE : Société de Travaux d'Electrification
CENTRE COMPTABLE : DRSE TOUGGOURT - P
EXERCICE : 2021

Fiche d'imputations

Informations de la pièce

Libelle pièce : 00010401 SADAOUI ABDELATIF B.C N°0000277 du 18/11/2021
N° Pièce : 0000921 — Typepièce : SRV - SERVICES
Période : Décembre — Date validation : 28/01/2022
Référence : 01/2022 — Date référence : 04/01/2022
Fournisseur : SADAOUI ABDELATIF

Mouvements de la pièce

Comptabilité générale

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
40120						0,00	39 960,00
62550						39 960,00	0,00
					TOTAL	39 960,00	39 960,00

Comptabilité analytique

COMPTE	CODE CATEGORIE	COMPTE ANALYTIQUE	N° AP	CODE CNI	N° ORDRE	DEBIT	CREDIT
62550	27	9261P48				39 960,00	0,00

LE COMPTABLE		LE CONTROLE	
NOM	VISA	NOM	VISA
C.TASSET			

الملحق (2-6)

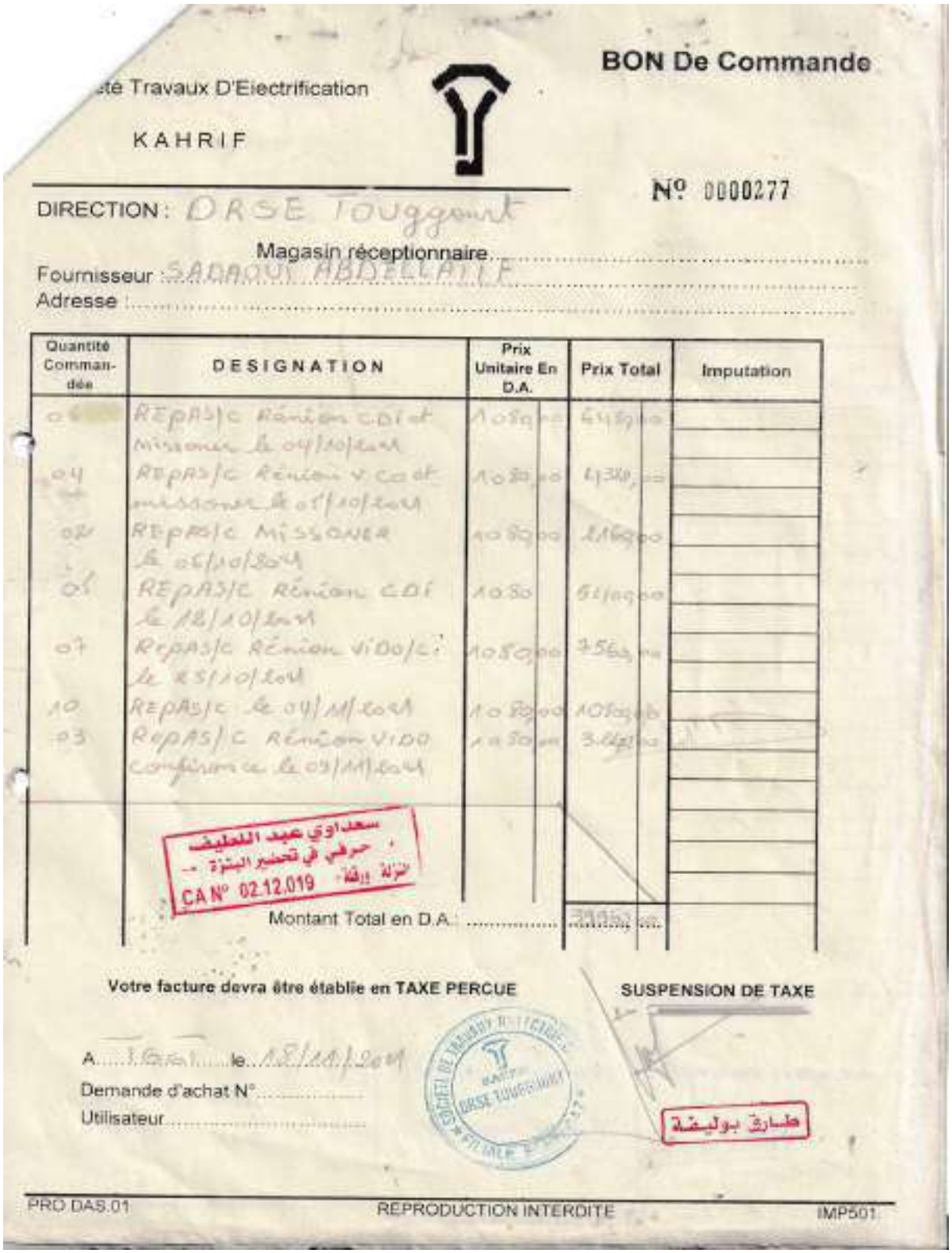

té Travaux D'Electrification

KAHRIF

BON De Commande

Nº 0000277

DIRECTION : DRSE Touggourt

Magasin réceptionnaire.....

Fournisseur : SADAOUI ABDELLATIF

Adresse : .....

Quantité Commandée	DESIGNATION	Prix Unitaire En D.A.	Prix Total	Imputation
06	REPASIC Réunion CDI et mission le 04/10/2019	10800	64800	
04	REPASIC Réunion V CDI et mission le 05/10/2019	10800	43200	
02	REPASIC MISSION le 06/10/2019	10800	21600	
01	REPASIC Réunion CDI le 12/10/2019	10800	10800	
07	REPASIC Réunion VIDOC le 15/10/2019	10800	75600	
10	REPASIC le 04/11/2019	10800	108000	
03	REPASIC Réunion VIDO confirmer le 03/11/2019	10800	32400	

سعداوي عبد اللطيف
حرفي في تحضير البنزة
CA N° 02.12.019

Montant Total en D.A. 356400

Votre facture devra être établie en TAXE PERCUE

SUSPENSION DE TAXE

A ..... le .....

Demande d'achat N° .....

Utilisateur .....

طبارق بوليفة

PRO DAS.01 REPRODUCTION INTERDITE IMP501

الفهرس

البيان	الصفحة
الاهداء.....	
الشكر والعرفان.....	
قائمة المحتويات.....	I
قائمة الجداول.....	III
قائمة الاشكال.....	IV
قائمة الملاحق.....	V
قائمة الاختصارات.....	VI
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية	5
تمهيد الفصل.....	6
المبحث الاول:الأدبيات النظرية لنظام الرقابة الداخلية.....	7
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية.....	7
المطلب الثاني الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.....	34
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لنظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية.....	40
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية	40
المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الاجنبية.....	43
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	44
خلاصة الفصل.....	45
الفصل الثاني:الدراسة الميدانية لدور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم بشركة أشغال الكهرباء-تقرت-	46
المبحث الأول: تقديم شركة أشغال الكهرباء"كهريف".....	48

المطلب الاول: تقديم شركة كهريف وموقعها الجغرافي.....	48
المطلب الثاني: الوظيفة الأساسية للشركة.....	49
المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي.....	50
المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة أشغال الكهرباء.....	57
المطلب الأول:واقع نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة في القوائم المالية.....	57
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.....	60
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.....	71
خلاصة الفصل.....	76
خاتمة.....	77
قائمة المراجع.....	81
الملاحق.....	87
الفهرس.....	96